المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة

بعنوان

أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي

5 ابريل 2021

بحث بعنوان

دور الشمول المالي في أزمة فيروس كورونا في الاقتصاد المصري

إعداد

الباحثة

رشا عوني عبد الله العش

ماجستير في القانون العام

ومقيدة لدرجة الدكتوراه في قسم التشريعات الاقتصادية والمالية بكلية الحقوق جامعة طنطا

الملخص:

تهدف الدراسة إلى قياس مدى تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في ظل أزمة فيروس كورونا والحد من التداعيات الاقتصادية السلبية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا من خلال تسليط الضوء على الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في ظل الأزمات المالية والاقتصادية بصفة عامة وفي مواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا بصفة خاصة، إلا أنه لوحظ أن للشمول المالي تحديات ومعوقات تقف حائلاً أمام تعزيزه وتطبيقه وتحد من قدرته على العمل ومساهمته في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وهذه المعوقات كثيرة ومتعددة لكن يبقى ضعف البنية التحتية للنظام المالي في مصر هو أصعب التحديات والعقبات التي تواجهه، كما يستعرض البحث أبرز الجهود والخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتعزيز دور الشمول المالي في مواجهة التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا.

ولقد خلصت الدراسة على عدد من الاستنتاجات لعل من أهمها: أن القطاع المالي الأكثر شمولية يتسم بقدرة أكبر على جذب المدخرات وتقديم الخدمات المالية والتمويلية لمختلف فئات المجتمع وبالتالي التقليل من حدة تداعيات انتشار فيروس كورونا على النمو الاقتصادي المصري، أي وسيلة جيدة لاسترجاع حركة التجارة والاستثمار وتلبية احتياجات الأفراد ولكن بشكل مبتكر يفيد النمو الاقتصادي للمجتمع من جهة والحفاظ على العنصر البشري من جهة أخرى.

كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات، لعل من أهمها: حث وتشجيع المؤسسات المالية على الاستمرار في منح الائتمان للأفراد والشركات بل والتوسع فيه بشكل أكبر على نحو سريع، فتوفير الائتمان للأفراد في الوقت الحالي يمكنهم من الاستمرار في الاستهلاك ومواجهة الظروف الطارئة ودفع ما عليهم من التزامات وكذلك يساعد على الحد من عملية تزايد معدلات الفقر المتوقع حدوثها كنتيجة للأزمة، إلى غير ذلك من التوصيات التي يمكن أن تساعد متخذ القرار على توسيع نطاق الشمول المالي في مصر في الفترة المستقبلية بحيث يلعب دوراً أكبر في مواجهة التداعيات السلبية المتوقعة لانتشار فيروس كورونا.

الكلمات المفتاحية:

الشمول المالي، أزمة فيروس كورونا، الأزمات المالية، المنتجات المالية.

Abstract:

The study aims to measure the extent of the impact of financial inclusion on economic growth during the emerging corona virus crisis and to limit the negative economic repercussions resulting from the spread of the corona virus by highlighting the important role that financial inclusion can play during financial and economic crises in general and in facing the repercussions of the corona virus crisis in particular, but it was noted that

financial inclusion has challenges and obstacles that hinder its strengthening and application and limit its ability to work and its contribution to advancing economic growth, and these obstacles are many and multiple, but the weakness of the infrastructure of the financial system in Egypt remains the most difficult challenges and obstacles facing it. The research also reviews the most prominent efforts and steps taken by the Egyptian government to enhance the role of financial inclusion in facing the negative repercussions of the corona virus crisis.

The study concluded on a number of conclusions, perhaps the most important are that: the more comprehensive financial sector is characterized by a greater ability to attract savings and provide financial and financing services to various groups of society and so reduce the severity of the repercussions of the spread of the corona virus on Egyptian economic growth, that is, a good way to restore trade and investment movement and meet the needs of individuals, but in an innovative way that benefits the economic growth of society on the one hand, and the preservation of the human element on the other hand.

The study also came out with a number of recommendations; perhaps the most important are that: Urging and encouraging financial institutions to continue granting credit to individuals at the present time enables them to continue to consume and face emergency conditions and pay their obligations. It also helps to reduce the process of increasing poverty rates expected to occur as a result of the crisis, in addition to other recommendations that can help the decision-maker to expand the scope of financial inclusion in Egypt in the future period so that it plays a greater role in facing the expected negative repercussions of the spread of the corona virus.

Key words:

Financial inclusion, Corona virus crisis (COVID-19),Financial crises, Financial products.

(1)المقدمة

يواجه العالم اليوم أزمة في منتهى الخطورة بدأ في الصين وانتشرت في كافة دول العالم وهي أزمة فيروس كورونا ومن المتوقع أن تفوق خطورة أي أزمة سابقة بما فيها الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2009/2008، فبخلاف الخسائر البشرية التي سببتها، إلا أنها تسببت أيضاً في دخول العالم في مرحلة ركود اقتصادي وفقاً لما أعلنه صندوق النقد الدولي في أول إبريل 2020، كما أن أزمة فيروس كورونا وما نتج عنه من توقف جزئي للأنشطة الاقتصادية نتيجة الإجراءات الاحترازية لها تأثير كبير وواضح على النمو الاقتصادي في مصر، وذلك بعد سنوات صعبة بذلت مصر فيها جهوداً كبيرة لمعالجة الاختلالات التي تعاني منها منذ عدة عقود.

يلعب الشمول المالي دوراً هاماً في ظل الأزمات المالية والاقتصادية بصفة عامة، وفي مواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا بصفة خاصة، حيث يدعم الشمول المالي من درجات الاستقرار المالي لاقتصاديات الدول، خاصة في أوقات الأزمات وهو ما كشفته الأزمة المالية العالمية لسنة 2009/2008، حيث تعاملت الدول التي حظيت بمستويات شمول مالي أعلى بشكل أفضل من نظيراتها مما جعلها تتخطى تبعات الأزمة بقدر أقل من الخسائر. والشمول المالي فكرة بسيطة وهي أن يكون لكافة الأفراد والشركات خدمات دفع وغيرها من الخدمات المالية التي تجمع بين الأمان والراحة والتكلفة الميسورة، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الذي يمكنهم من الاستغناء عن التعامل بالعملات الورقية، لكونها سبباً أساسياً في نقل فيروس كورونا من شخص لآخر، مستخدمين بدلاً عن ذلك التعاملات الالكترونية بالإضافة إلى توفير منتجات التأمين الصحي بحيث يحصل العملاء الفقراء على العلاج في الوقت المناسب. وعليه فإن فيروس كورونا يعد سلاح ذو حدين على النمو الاقتصادي، فعلى الرغم من تراجع معدلات النمو الاقتصادي منذ فترة ظهور فيروس كورونا إلا أنه من الممكن أن يكون سبباً في زيادة الوصول للخدمات والمنتجات المالية بصورة أكبر من أي وقت مضى إذا تم تحقيق الشمول المالي بالشكل الصحيح لمواجهة هذه الظروف الطارئة على البلاد، وهذا ما يعمل عليه البنك المركزي المصري بشكل ملحوظ لسد الفجوات الناجمة عن الآثار السلبية لهذا الفيروس اللعين وامتصاص الصدمات المالية الغير متوقعة.

(1/1) مشكلة البحث

- ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه الشمول المالي في ظل أزمة فيروس كورونا في مصر؟
- ما هو مفهوم الشمول المالي وأهميته في التقليل من وطأة فيروس كورونا؟
- ما هي الصعوبات التي تواجه تعزيز الشمول المالي في مصر في ظل تفشي فيروس كورونا؟
- ما هي التقنيات والأساليب المقترحة لتجاوز هذه الصعوبات؟
- ما هو الدور الذي يلعبه البنك المركزي المصري والحكومة المصرية لتعزيز دور الشمول المالي في مواجهة التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا؟

(2/1) الدراسات السابقة والفجوة البحثية

وفي هذه الجزئية نستعرض أهم الدراسات والأدبيات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي سلطت الضوء على أهمية دور الشمول المالي في مواجهة الأزمات بشكل عام، وذلك على النحو التالي:-

(1)دراسة بعنوان "**الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد**" مقدمة من د/ هبة محمود الباز، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي، يونيو 2020.

تهتم هذه الورقة باستعراض أبرز التداعيات الاقتصادية السلبية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا ، وتسليط الضوء على الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في ظل الأزمات المالية والاقتصادية بصفة عامة، وفي مواجهة تداعيات أزمة تفشي فيروس كورونا بصفة خاصة. كما تستعرض هذه الورقة أبرز الجهود والخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتعزيز دور الشمول المالي في مواجهة التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا، وتختتم الورقة بمجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد متخذ القرار على توسيع نطاق الشمول المالي في مصر في الفترة المستقبلية.

(2) دراسة بعنوان(الشمول المالي في عصر فيروس كورونا) "**Financial inclusion in the era of (COVID-19)** "

ورقة عمل مقدمة لمؤتمر عبر الإنترنت للمصرفيين المركزيين ووزارات المالية ومتخصصين تطوير القطاع المالي والشمول المالي والبنوك التجارية والتمويل الأصغر والمؤسسات المالية غير المصرفية والتكنولوجية المالية والمستثمرين وشركات التأمين، في 8 يونيو 2020.

تتناول هذه الورقة تأثير فيروس كورونا على قطاع الشمول المالي ووضع الحلول المقترحة للمساعدة في بناء قطاع مالي على مستوى عالمي يكون حقاً مرناً وشاملاً ومستقراً وخاضعاً للمساءلة وسيتطلب هذا الإطار أيضاً التغلب على الغموض السائد في تحديد وتفعيل وقياس الشمول المالي وهو جانب مهمل لفترة طويلة، أي لابد من توافر آلية أساسية لقياس الشمول المالي.

(3) دراسة بعنوان (كيف يمكن للنموذج المصرفي القائم على الوكيل أن يسهل الشمول المالي والاستدامة عبر الدوران الاقتصادي)

“How the agent-based banking model might facilitate financial inclusion and sustainability via economic circularity?”

ورقة بحثية مقدم من الباحث محمد جلال الدين ومجموعة شيتاغونغ ببنجلاديش في أكتوبر عام 2020.

الهدف من هذه الدراسة هو التحقيق في تأثير النموذج المصرفي القائم على الوكيل وكيف يمكن أن يسهل المجتمع الهامشي أو النامي نحو الشمول المالي. وعليه اتبعت هذه الدراسة منهجية خاصة لتسليط الضوء على البنوك العاملة في الدول النامية مثل بنجلاديش وذلك في ضوء الوضع الوبائي الحالي.

(4) دراسة صندوق النقد العربي بعنوان " **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**" أبريل 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا على الدول العربية كما تسعى إلى إبراز الجهود الدولية والعربية المبذولة للقضاء على الوباء مع تسليط الضوء على الاقتصاديات العربية ودور المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالإضافة إلى وزارات المالية لمواجهة التداعيات الاقتصادية للفيروس والحيلولة دون انتشاره.

(5) دراسة مجموعة البنك الدولي بعنوان "**حماية الإنسان والاقتصاد: استجابات متكاملة على صعيد السياسات لفيروس كورونا المستجد (كوفيد19)**" 2020.

تعتمد هذه الورقة على مذكرة النقاش، والتي تحمل عنوان "الاستجابة لأزمة فيروس كورونا على صعيد السياسات الاقتصادية" والإسهامات المقدمة من الخبراء على مستوى مجموعة البنك الدولي، بما فيها قطاعات الممارسات العالمية جميعاً.

وبناء على ما تم استعراضه من الدراسات السابقة، يتبين ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي وجائحة فيروس كورونا ،

الفجوة البحثية لهذه الدراسة عن الدراسات السابقة

في ضوء العرض السابق للدراسات السابقة، حيث تناولت هذه الدراسات السابقة التأثير الاقتصادي لأزمة فيروس كورونا على الدول بشكل عام، فعلى الرغم من الجوانب السلبية لأزمة فيروس كورونا على الاقتصاد المحلي والعالمي والتي تناولتها الدراسات السابقة بشئ من التفصيل، إلا أن هذه الدراسة لم تنظر إلى تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد من نفس الزاوية التي نظرت إليها الدراسات السابقة. حيث سلطت الضوء على أهمية دور الشمول المالي في ظل أزمة فيروس كورونا وأن ظهور فيروس كورونا يعد من أحد أقوى الأسباب لتبني سياسة الشمول المالي التي راكمها العالم باطراد على مدى العقود الماضية وبالتالي الحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي على الرغم من الظروف المعاكسة.

هذا بالإضافة إلى أنه يعتبر البحث الحالي استكمالاً للجهود البحثية التي تطرقت لموضوع الشمول المالي وأهميته في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التركيز على دور الشمول المالي كوسيلة لمواجهة أزمة فيروس كورونا وذلك على مستوى جمهورية مصر العربية، وتحاول الدراسة الحالية سد الفجوة في الدراسات السابقة من خلال إضافتها ما يلي:

- تقديم حلول مقترحة لتطبيق إستراتيجية مالية واقتصادية للتخفيف من وطأة الصدمات الناتجة عن هذه الأزمة.
- الاستجابة بطرق جديدة ومبتكرة لتحدي غير مسبوق.

(3/1)أهداف البحث

بناء على ما سبق فإن هناك هدف رئيسي للبحث وينبثق منه مجموعة من الأهداف الفرعية، والهدف الرئيسي للبحث يتمثل في (دور الشمول المالي في أزمة فيروس كورونا في الاقتصاد المصري). واستناداً على الهدف الرئيسي للبحث فإنه يمكن تحديد مجموعه من الأهداف الفرعية التي يمكن تحديدها كالآتي:-

- ما هو مفهوم وأهمية الشمول المالي لمواجهة أزمة فيروس كورونا.
- هل يعتبر الشمول المالي تدبيراً هاماً لمواجهة الأزمات المالية التي تمر بها البلاد.
- ما هي المعوقات والمشاكل التي تواجه تحقيق الشمول المالي في مصر في ظل ظهور فيروس كورونا.
- ما هي جهود الحكومة المصرية لتعزيز دور الشمول المالي في ظل أزمة فيروس كورونا.

(4/1) أهمية البحث

استناداً إلى طبيعة المشكلة التي يعالجها البحث، والأهداف التي يسعى إليها البحث فإنه يمكن إبراز أهمية البحث من خلال تلك النقاط:-

- تتمثل أهمية البحث في دور الشمول المالي كوسيلة لمواجهة أزمة فيروس كورونا وكيف له أن يؤثر على النمو الاقتصادي المصري لاسيما في تلك الظروف الصعبة.
- كما أن استخدام الشمول المالي بشكل جيد يمكن أن يسهم في تخطي الأزمات الاقتصادية والمالية وأزمة فيروس كورونا وأن ذلك يؤثر على النمو والتنمية الاقتصادية والمتغيرات الاقتصادية الكلية.
- كما تكمن أهمية البحث في اهتمام الدولة المصرية بتطبيق الشمول المالي كوسيلة لرفع معدلات التنمية الاقتصادية بشكل عام.
- المساهمة في إيجاد حلول ممكنة للقضاء على الفقر والبطالة الناتجين عن انتشار فيروس كورونا.

(5/1) فروض البحث

- الشمول المالي يمكن أن يؤدي دوراً فعالاً في أزمة فيروس كورونا إلا أنه يتضمن تحديات عديدة.

(6/1) منهجية البحث

سيتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي القائم على وصف المشكلة ثم القيام بتحليلها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

(7/1) خطة البحث

(1)مفهوم الشمول المالي وأهميته في مواجهة أزمة فيروس كورونا.

(2)آليات الشمول المالي للحد من تداعيات أزمة فيروس كورونا.

(3)التحديات التي تواجه تعزيز الشمول المالي في مصر في ظل أزمة فيروس كورونا.

(4) جهود الحكومة المصرية لتعزيز دور الشمول المالي في مواجهة أزمة فيروس كورونا.

(5) النتائج والتوصيات.

(2) مفهوم الشمول المالي وأهميته في مواجهة أزمة فيروس كورونا

يواجه العالم اليوم أزمة في منتهى الخطورة بدأت في الصين وانتشرت في كافة دول العالم وهي أزمة فيروس كورونا ومن المتوقع أن تفوق أي أزمة سابقة بما فيها الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2009/2008. فبخلاف الخسائر البشرية التي سببتها إلا أنها تسببت أيضاً في دخول العالم في مرحلة ركود اقتصادي وفقاً لما أعلنه صندوق النقد الدولي في أول إبريل لسنة 2020. وبالنظر إلى الوضع الحالي فإن الآثار المدمرة لأزمة فيروس كورونا تترك بصمة عدوانية في كل صناعة تقريباً، تكثفت هذه التأثيرات في الصناعة المصرفية بسبب ارتباطها الكبير بالصناعات الأخرى[1].ونتيجة لذلك ازداد اهتمام الدول بالشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات يتم من خلالها تسهيل وصول فئات المجتمع للخدمات المالية من تأمين صحي وخدمات الدفع الالكترونية وخدمات الدفع عن طريق المحمول وبالتالي قلة الاختلاط بين أفراد المجتمع وتوفير العلاج والرعاية الصحية لكافة أفراد المجتمع كنوع من أنواع التدابير الاحترازية لمواجهة هذا الفيروس اللعين من جهة وتخطي تبعات التغيرات الاقتصادية للأزمة بقدر أقل من الخسائر من جهة أخرى.

[1)] How the agent-based banking model might facilitate financial inclusion and sustainability via economic circularity? – A Bangladesh perspective by Mohamed Jalal Uddin, Independent Researcher & Analyst, Chittagong Research Group, Bangladesh.European Journal of Social Impact and Circular Economy, 1(2), 76-94. https://doi.org/10.13135/2704-9906/4945 , October 2020.

(1/2) مفهوم الشمول المالي

بدأ الاهتمام بمفهوم الشمول المالي منذ أوائل القرن الواحد والعشرين حيث كان هدفاً مشتركاً للعديد من الدول والحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وزاد هذا الاهتمام منذ بداية الأزمة حيث أن الشمول المالي يلعب دوراً هاماً في ظل الأزمات المالية والاقتصادية بصفة عامة وفي مواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا بصفة خاصة.

هناك تعاريف ومفاهيم كثيرة للشمول المالي ولكن أنسب هذه التعاريف هو التعريف الذي وضعه مركز الشمول المالي في واشنطن والذي ينص على أن (الشمول المالي هو الحالة التي يكون فيها جميع أفراد المجتمع قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء[2].

كما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه (العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي)، كما تعرف مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) على أنه (الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة)[3].

إلى غير ذلك من المفاهيم المتعددة للشمول المالي تكاد تنصب بمجملها على قدرة الأفراد للوصول للخدمات المالية الرشيدة والمستدامة بنوعية جيدة مقدمة من الجهات المالية والمصرفية الرسمية وذلك من أجل حمايتهم. وعليه فإن الشمول المالي يعني إتاحة واستخدام كافة الخدمات والمنتجات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية وذلك لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل الغير رسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبياً مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات والمنتجات المالية.

(2/2) أهمية الشمول المالي لمواجهة أزمة فيروس كورونا

---

[2] حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء: دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، رسالة ماجستير 2017، ص10.

[3] عشري محمد علي، الشمول المالي وأثره على السياسة النقدية: حالة مصر، مجلة مصر المعاصرة، أكتوبر 2018، ص 222.

يحقق الشمول المالي الرفاه المالي لكافة أفراد المجتمع، حيث أن إتاحة كافة الخدمات والمنتجات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد وتمكين المرأة والحد من البطالة وعدم المساواة ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي. كما أن الآثار الجانبية الاقتصادية سيكون لها تأثير مدمر ودائم على العديد من الأرواح بعيداً عن التأثير الطبي المباشر للفيروس، وعليه فإن المؤسسات المالية في كل دولة تلعب دوراً هاماً جداً من خلال دعم الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية التي تمكن العديد من الأشخاص من تحسين ظروفهم المعيشية وتمكن العديد من الشركات من النمو وإنشاء العديد من الوظائف[4].

وبالتالي فإن الشمول المالي يعزز من درجات الاستقرار المالي للمجتمع خلال هذه الأزمة وما ترتب عليها من توقف جزئي للأنشطة الاقتصادية نتيجة للتأثير الكبير للإجراءات الاحترازية من تعطل حركة الطيران وتوقف السياحة وغلق المحلات وهبوط معدلات النمو الاقتصادي على مستوى العالم، لذلك فإنه يلعب دوراً هاماً وحيوياً في مواجهة أزمة فيروس كورونا التي لها تأثير كبير وواضح على النمو الاقتصادي في مصر.

ويمكن إبراز أهمية الشمول المالي في مواجهة أزمة فيروس كورونا من خلال عدة محاور وذلك على النحو التالي:

(1/2/2) المحور الاجتماعي: وهو ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم، ويرجع السبب في ذلك هو أن الشمول المالي يساعد على إتاحة الموارد المالية اللازمة للفئات منخفضة الدخل للحفاظ على مستويات معقولة من الاستهلاك وإمكانية ممارسة الأنشطة التجارية في ظل هذه الأزمة الطاحنة.

كما أن الشمول المالي يساعد أيضاً في التقليل من الخسائر البشرية نتيجة هذا الفيروس اللعين عن طريق تقديم التثقيف الصحي إلى جانب القروض الصغيرة لعملائها مما يساعد العملاء على أن يصبحوا أكثر وعياً بالقضايا الصحية واتخاذ الإجراءات الوقائية، حيث أن العديد من مؤسسات التمويل الأصغر توفر منتجات التأمين الصحي بحيث يحصل العملاء الفقراء على العلاج في الوقت المناسب. بالإضافة إلى أن تعزيز الشمول المالي يتيح إمكانية الاستغناء عن التعاملات بالعملات الورقية والتي قد تكون سبباً رئيسياً لنقل الفيروس من شخص لأخر، مستخدمين بدلاً عن ذلك الخدمات المالية الإلكترونية.

(2/2/2) المحور الاقتصادي:تسببت الأزمة في دخول العالم في مرحلة ركود اقتصادي وهذا الأمر الذي فرض على الاقتصاد المصري تحدياً إضافياً للتحديات العديدة التي يعاني منها منذ عدة عقود، ويزيد من صعوبة الموقف توقيت الأزمة ذاته والذي يأتي بعد سنوات صعبة بذلت فيها مصر جهوداً كبيرة لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها منذ وقت طويل، وذلك من خلال برنامج للإصلاح الاقتصادي منذ عام 2016 والذي قد

---

[4] Role of financial inclusion in addressing the impact of COVID-19, 2021, Responsible finance forum, originally posted on Triodos Investment Management's website.

بدأ يسفر عن تحسن العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي ومنها معدل النمو الاقتصادي الذي قدر بنحو 5.6% خلال عام 2019/2018 مقابل 4.2% في عام 2017/2016. حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أكثر المتغيرات الكلية تأثراً بالأزمات، فقد تراجع خلال الأزمة المالية العالمية ليبلغ 4.7% لعام 2009/2008 مقابل 7% على مدى العامين السابقين للأزمة أي بنسبة تراجع 35%، وشهد تراجعاً أكبر أثر تداعيات ثورة يناير وما نتج عنها من اضطرابات تسببت في تعطل المصانع وتوقف الإنتاج مما أدى إلى تراجع معدل النمو إلى 1.8% لعام 2011/2010 مقابل 5.1% لعام 2010/2009 أي بنسبة تراجع تقدر بنحو 65%، وتتجاوز الأزمة الحالية في تأثيراتها الأزمتين السابقتين لأنها تجمع بين أزمتين خارجية وداخلية معاً[5].

وبناء على ما سبق فإن الشمول المالي له تأثير على النمو الاقتصادي في هذا الوقت الصعب، حيث أن القطاع المالي الأكثر شمولية يتسم بقدرة أكبر على جذب المدخرات وتقديم الخدمات المالية والتمويلية لمختلف فئات المجتمع وبالتالي التقليل من حدة تداعيات انتشار فيروس كورونا على النمو الاقتصادي المصري، ويساعد ذلك الكثير من فئات المجتمع على تمويل احتياجاتهم الاستثمارية والاستهلاكية وبالتالي حفز النمو الاقتصادي.

(3/2/2) المحور الاستراتيجي:حيث أن الشمول المالي يعد هدفاً إستراتيجياً لمواجهة تداعيات تفشي هذا الفيروس اللعين، لقدرته على تحقيق الاستقرار المالي والنزاهة المالية وحماية المستهلك مالياً وصحياً بغية الوصول لقطاع مالي مستقر يتمتع بقدر عال من النزاهة ويهتم بحماية حقوق وسلامة العملاء وتخطي تبعات الأزمة بقدر أقل من الخسائر، حيث أثبتت الدراسات أنها كعلاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية المستبعدة على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة. وقد تبين وجود بعض التحديات في كيفية قياس الشمول المالي والوصول إلى مؤشر لهو، قد قام عدة باحثون بإجراء مقارنة بعلاقته مع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، واستنادا إلى هذه الأبحاث، تم الوصول إلى وجود ارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يدعم كلا منهما الأخر[6].

يبقى القرار النهائي في فتح الاقتصاد وتخفيف أو إنهاء إجراءات الحجر الصحي أو غلق كل الأنشطة والاقتصاد والحجر التام بيد السلطات العليا في البلد، والشكل التالي يوضح طريقة التعامل مع معضلة فيروس كورونا[7].

شكل (1) يوضح طريقة التعامل مع مشكلة فيروس كورونا[8]

---

[5] د/ سحر عبود، د/ أسماء مليجي، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، الإصدار رقم (1)، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، مايو2020، ص3

[6] العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي 2015، ص3

[7] العبسي علي، تجانية حمزة، تداعيات فيروس كورونا (كوفيد–19) : الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20 العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، سبتمبر 2020، ص98.

[8] ديفيد بلوم وآخرون، الأوبئة والاقتصاد، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد (55)، يونيو/حزيران 2018 ، ص 46.

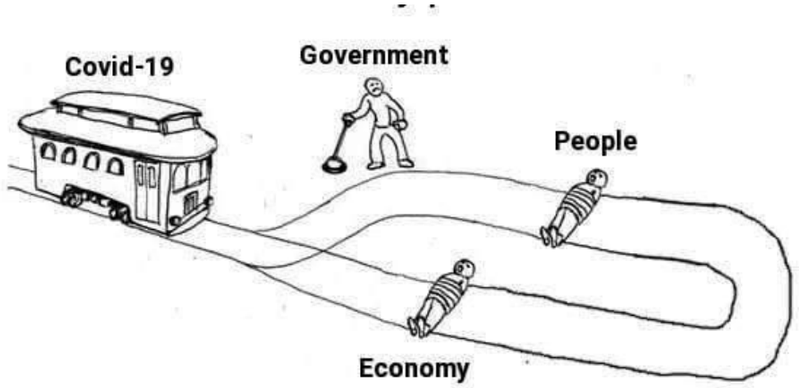

ومن وجهة نظري فإن السبيل لحل أزمة فيروس كورونا، هو العمل على تحقيق الشمول المالي في الدولة للتوازن بين صحة الأفراد ومستوى النمو الاقتصادي في ظل أزمة فيروس كورونا.

وعليه تعمل الحكومة المصرية من جهود حاسمة وواضحة لتخطي تبعات الأزمة وهو ما سوف يتم عرضه في المباحث الآتية.

وبناء على ما تم عرضه فإن للشمول المالي وما يوفره من إمكانية النفاذ للخدمات المالية والحصول عليها والعديد من الآثار الإيجابية التي تنتج عن تطبيقه وتوسيع نطاقه، أهمية بالغة على الاقتصاد المصري وقت تفشي هذا الفيروس اللعين وفي مواجهة الظروف الطارئة وامتصاص الصدمات المالية الغير متوقعة والحفاظ على معدلات مستقرة من الاستهلاك والاستثمار وممارسة الأنشطة التجارية[9]، كما أن تحقيق الشمول المالي يؤدي إلى وجود قطاع أعمال صغيرة في المجتمع أكثر قوة من خلال التنمية المالية والتي تدعم الاستقرار السياسي والاجتماعي وبالتالي استقرار النظام المالي المصري.

(3) آليات الشمول المالي للحد من تداعيات أزمة فيروس كورونا

يعد الشمول المالي من الصيغ المالية الجديدة التي تسعى كافة دول العالم على تطبيقها وتعميمها، حيث يساعد على ظهور خدمات مالية جديدة تُلبي كافة احتياجات جميع أفراد المجتمع، وهذا ما يتطلبه الوضع الحالي في ظل تفشي فيروس كورونا وما ترتب عليه من شلل جزئي في التجارة والاستثمار خوفاً من انتقال هذا الفيروس اللعين، وبالتالي فإن الشمول المالي يعد وسيلة جيدة لاسترجاع حركة التجارة والاستثمار وتلبية احتياجات الأفراد ولكن بشكل مبتكر يفيد النمو الاقتصادي للمجتمع من جهة والحفاظ على العنصر البشري من جهة أخرى. وبالتالي فإن أزمة

[9] د/ هبة محمود الباز، الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات أزمة فيروس كورونا، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، الإصدار رقم (18)، معهد التخطيط القومي، يونيو 2020، ص8.

فيروس كورونا توفر بطريقة غير مباشرة فرصاً ومكاسب الشمول المالي التي راكمها العالم باطراد على مدى العقود الماضية وبالتالي الحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي على الرغم من الظروف المعاكسة.

للشمول المالي آليات عدة لمواجهة هذا الفيروس اللعين عن طريق تقديم خدمات جديدة ومبتكرة تناسب هذا الوضع الحالي، ومن هذه الخدمات والإصدارات خدمات الدفع والتحويل الالكتروني دون الحاجة للجوء إلى البنوك والمؤسسات المالية التي أنتشر فيها الفيروس بشكل كبير أدى إلى إغلاق بعضها، وكذلك خدمات التأمين والائتمان والتي لها أهمية بالغة للحفاظ على مستويات الاستهلاك ودفعها ومواجهة الأعباء المالية التي تقع على عاتق الدولة والفرد في آنٍ واحد نتيجة لتفشي هذا الفيروس اللعين، فإذا كان وقف الطيران وشل حركة السياحة وغلق المحلات وفرض غرامات على عدم ارتداء الكمامات وغيرها من التدابير التي اتخذتها الدولة في الوقت الراهن أنها تدابير احترازية لمواجهة هذا الفيروس اللعين، فإن تطبيق الشمول المالي يعد أيضاً تدبيراً احترازياً لمواجهة هذا الفيروس وتفادي الخسائر الناجمة عنه بقدر أقل من عدمه.

(1/3) دعم البنية التحتية للنظام المالي

إن إمكانية الاستفادة من الخدمات المالية عامل بالغ الأهمية من أجل التنمية العالمية والحفاظ على معدلات النمو في الوقت الراهن، إذ تيسر الاستثمار في الصحة والتعليم وأنشطة الأعمال من خلال الحسابات البنكية أو الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول لإعانة الأسر على إدارة الأزمات المالية الطارئة التي قد تدفعها إلى الفقر، وعليه فإن للتطبيق الشمول المالي لمواجهة أزمة فيروس كورونا على الوجه الأمثل عدة آليات منها دعم البنية التحتية للنظام المالي، من خلال تطوير نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات وتعزيز الانتشار الجغرافي .

(1/1/3) تطوير نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات: إن تكنولوجيا المعلومات والتوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها وتحسين القدرة المالية للمستفيدين من هذه الخدمات والنهوض بمستوى إلمامهم بالشأن المالي في ظل هذه الأزمة.

إن أزمة فيروس كورونا تسلط الضوء على أهمية أنظمة المدفوعات الرقمية الموثوقة والآمنة والقابلة للتشغيل المتبادل كخدمة أساسية إلى جانب انخفاض شعبية النقد، وعليه قد يكون التبني السريع للمدفوعات الرقمية والحاجة الواضحة للنظم التكنولوجية الرقمية الشاملة للأمن القومي والبشري أحد أكثر موروثات زمن أزمة فيروس كورونا[10].

ويعد التحول الرقمي من أبرز الملفات التي تعمل عليها الحكومة في الفترة الحالية، وذلك بهدف تقديم وإتاحة الخدمات الرقمية بطرق بسيطة لجميع المؤسسات والمواطنين، وبتكلفة ملائمة في أي وقت وأي مكان، وتتخذ الدولة خطوات جادة للتوجه نحو التحول الرقمي الكامل وذلك عن

---

[10] COVID-19: Burden or Boon for financial inclusion?, This article was published by Next Billion on 22 September 2020.

طريق إنشاء بنية تحتية تكنولوجية قوية تمكنها من عمل التحول الرقمي في مختلف القطاعات وزيادة قاعدة المتعاملين مع التكنولوجية الحديثة وكذلك إصدار القوانين بحرية وأمن تداول المعلومات[11].

ويشير مصطلح تكنولوجيا المعلومات إلى التقنيات الأساسية المستخدمة في نظم المعلومات المبنية على الحاسوب وتطبيقاتها العملية وتتضمن الأجهزة والمكونات المادية، البرمجيات وقواعد البيانات، وشبكات الاتصال، أو بكلمات أخرى بأنها وسائل إلكترونية تستخدم لتجميع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات، فهي تمثل إطاراً شاملاً للقدرات والمكونات والعناصر المتنوعة القادرة على جمع وخزن البيانات ومعالجتها وتوصيل المعلومات الملائمة والمفيدة إلى مستخدميها مما يكسبها دوراً فاعلاً في عملية خلق المعرفة التي أصبحت إحدى وسائل القوة[12].

ومن أهم أنواع نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات: المدفوعات عبر الأجهزة المحمول، النقود الإلكترونية، المدفوعات عبر الحدود، وعليه فإن ذلك يعمل على التقليل من شدة انتشار الفيروس والتخفيف من الآثار السلبية للتدابير الاحترازية التي اتخذتها الدول من جهة والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي للدولة من جهة أخرى.

أعتقد أن عالم التمويل بعد أزمة فيروس كورونا سيكون غير نقدي نظراً لأن الخدمات الغير نقدية سهلة ومريحة وفعالة،وبالتالي فإن أزمة فيروس كورونا ما هي سوى سبباً قوياً للناس بأن عدم النقد هو السبيل للمضي قدماً من خلال التخلص من النقد والمخاطر المرتبطة به [13]. وعليه فإن تعميم التكنولوجيات الرقمية خلال مرحلة التعافي أن يبني القدرة على مجابهة الصدمات في المستقبل، في الوقت الذي يؤسس فيه كفاءات دائمة . فقد أثبتت التكنولوجيات الرقمية قدرتها على تغيير قواعد اللعبة في الأزمات، ودعم الاستجابة الصحية(مثلا التطبيب عن بعد)؛والسماح للشركات بالتكيف مع القيود المفروضة على التنقل(مثلا العمل المنزلي، والمدفوعات عبر الهاتف المحمول)؛ ومساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على البقاء أثناء فترات الانكماش(مثلا التكنولوجيا المالية)؛ وإيصال المدخلات الزراعية(مثلا القسائم الإلكترونية)؛ وإتاحة عمل برامج شبكات الأمان الاجتماعي بصورة أكثر فاعلية(عن طريق المدفوعات عبر الهاتف المحمول)؛ ومواصلة الجهود التعليمية (مثل تطبيقات التعليم والفصول الافتراضية). ولن تؤدي زيادة التحول الرقمي إلى تهيئة الاقتصاديات بشكل أفضل لمواجهة صدمات المستقبل فحسب، بل يمكنها أن تدعم زيادة

---

[11] أ.د/ بسمة الحداد، أ.د/ أحمد ناصر ذكي، البنية التحتية التكنولوجية والتحول الرقمي وأدواره المستقبلية في التعليم في ظل جائحة كورونا، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، الإصدار رقم(9)، معهد التخطيط القومي، مايو 2020، ص4.

[12] جواهر إبراهيم أمين منشي، الخدمات المصرفية الإلكترونية وأثرها على رضاء العميل (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص26.

[13] Challenges for the Islamic Finance and banking in post COVID era and the role of Fintech, M. Kabir Hassan, Mustafa Raza Rabbani and Mahmood Asad Mohd Ali, Article in Journal of Economic Cooperation and Development · August 2020.

الفعالية والكفاءة على مستوى الاقتصاد والحكومة .فعلى سبيل المثال، يمكن للحكومات أن تقدم خدمات أسرع وأكثر شفافية باستخدام منصات الحكومة الإلكترونية، ممايحسن الكفاءةويقلل من فرص الفساد[14].

وبناء على ما سبق فإن التوجه لنظم الدفع المبتكرة وتكنولوجيا المعلومات هو أمر محسوس في كافة دول العالم في الوقت الراهن وذلك بسبب ما ينتج عن نظم الدفع التقليدية من مخاطر على صحة وسلامة المواطنين، وبالتالي فإنه يعد من أهم آليات الشمول المالي لمواجهة أزمة فيروس كورونا.

(2/1/3) تعزيز الانتشار الجغرافي: على الرغم من أهمية نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق الشمول المالي وتعظيم دوره في مواجهة أزمة فيروس كورونا إلا أنه يوجد فئة كبيرة من المجتمع تجهل التعامل بهذه النظم لذلك لابد أيضاً الأخذ في الحسبان هذه الفئة والتي لا يستهان بها في ظل هذه الأزمة، فلابد العمل على الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية والمصرفية في الأماكن الريفية والمهمشة والتي تحتاج للخدمات المالية أكثر من غيرها لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من معدلات الفقر.

حيث يشمل الشمول المالي الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وتقدم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة مما يخدم الغرض الأساسي من الشمول المالي في تنمية أسواق مالية تقدم خدمات يعول عليها لمزيد من الناس بإتاحة مزيد من الخدمات والمنتجات، فتصبح بذلك أسواقاً تتسم بالشمول المالي وتحتوي على منظومة واسعة ومترابطة وذات فعالية مؤثرة وهياكل بنية تحتية تكفل تقديم خدمات مالية آمنة وكفاءة تغطي شريحة العملاء منخفضي الدخل[15].

كما أن الهدف الماثل أمام اقتصاديات هذه الأيام هو تأكيد النمو مع عدالة التوزيع تماشياً مع المبدأ الديمقراطي لتحقيق السعادة لأكبر عدد ممكن، فلا يمكن اعتبار النمو هدفاً في حد ذاته إلى أن تتم ترجمته إلى توليد للدخل وتمكين لكامل السكان بغض النظر عن المناطق والقطاعات، وبعبارة أخرى يجب أن يكون النمو ظاهرة شمولية وليس محصوراً في جيوب قليلة من المناطق والأشخاص وهو ما يجعله شمولياً[16].

وعليه فإن الشمول المالي يساهم بشكل غير مباشر في الحد من التكدسات التي تحدث في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وبالتالي الحد من انتشار الفيروس، وذلك عن طريق زيادة فروع هذه المؤسسات لتقديم أكبر قدر ممكن من الخدمات المالية التي تلبي احتياجات هذه الفئة من

---

[14] تقرير حماية الإنسان والاقتصاد (استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد "covid-19")، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي،2020، ص47.

[15] د/ صلاح الدين محمد أمين الإمام، د/ صادق راشد الشمري، د/ إحسان صادق راشد، الشمول المالي والميزة التنافسية (تجارب محلية ودولية)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2020، عمان- الأردن، ص24.

[16] الشمول المالي من وجهة نظر مصرفية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، هيئة التحرير، الناشر الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، يناير 2011، ص52.

المجتمع وذلك سواء زيادة ماكينات الصراف الآلي في كافة بقاع المجتمع أو فتح أفرع جديدة للبنوك بتخصصات مختلفة والمؤسسات المالية في ظل إغلاق العديد من هذه المؤسسات منذ بداية الأزمة نتيجة لانتشار الفيروس بها وإصابة العديد من العاملين بتلك المؤسسات. هذا بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة في ظل تخفيض العمالة كتدبير احترازي للتقليل من شدة الأزمة وتحمل أعباء الالتزام بالتباعد الاجتماعي.

(2/3) تحسين الوصول للخدمات المالية

لطالما كانت النقود وسيلة لانتشار الأمراض والجميع يترددون في الوقت الحاضر على استخدام النقود، وبالطبع سيستمر الفقراء وذوي الدخل المنخفض في التعامل نقداً لأنهم مازالوا ليسوا جزءاً من الرقمنة لأن نظامهم البيئي لا يقبل سوى النقد، كما أنهم حذرون من ذلك بسبب بعض التجارب السلبية مع استخدام التمويل الرقمي، وتتطلب الرقمنة (أو ما يعرف بالتحول الرقمي) نظاماً بيئياً كاملاً يقبل الأموال الرقمية وأيضاً بيئة تحتية رقمية محسّنة في جميع المجالات، كما يحتاج إلى آليات حماية المستهلك سهلة يسهل الوصول إليها فيما يتعلق بالتمويل الرقمي[17]

فالشمول المالي ليس غاية في حد ذاته بقدر ما هو وسيلة ليتحقق من خلاله الاستقرار المالي الاقتصادي والتنمية المستدامة لتوفير الخدمات المالية لكل الأفراد والمؤسسات باعتبار ذلك أمناً قومياً. فقد جاء في تقرير للبنك الدولي أن الشمول المالي أو الوصول الواسع إلى الخدمات المالية يعرف على أنه "غياب الحواجز السعرية أو غير السعرية في استخدام الخدمات المالية"[18].

كما أن الشمول المالي يعمل على تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، وقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التعاقد، بالإضافة إلى حماية المستهلك مالياً وتعزيز القدرة المالية، وما لهذه الخدمات المالية من أهمية بالغة على الاقتصاد المصري في ظل تفشي هذا الفيروس اللعين. وعليه فإن الشمول المالي يساعد في تحسين الوصول للخدمات المالية عن طريق نشر الثقافة المالية بين المواطنين وحماية المستهلك مالياً من المخاطر المالية.

(1/2/3) وصول الخدمات المالية: إن انتشار الخدمات المالية الرسمية ضروري ليس فقط ليكون بمثابة العمود الفقري الذي يمكن أن تنمو حوله المؤسسات الجديدة ولكن أيضاً ليكون ثقل موازن للوسطاء غير الرسميين حتى يظلوا تحت الضغط[19]. إن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية يلعب دور جانب العرض، والذي يجب أن يتم بشكل أكثر شمولية لجميع فئات المجتمع واحتوائه على كافة الظروف التي يمر بها المجتمع،

---

[17] Financial inclusion in the era of (COVID-19), Ramesh S Arunachalam, Godfrey Lord Kwesi Crentsil, 8 June 2020.

[18] د/ حنان حمد فهمي حمد، الدفع الالكتروني ودوره في تحقيق الشمول المالي، الناشر دار الإفتاء المصرية، يوليو 2018، ص110.

[19] Financial inclusion: Policies and practices, University of Central Lancashire, UK, 2015 Production and hosting by Elsevier Ltd on behalf of Indian Institute of Management Bangalore.

ففي ظل هذه الجائحة والتي تؤثر بشكل أساسي على جانب الصحة، فإنه يجب تقديم تغطية تأمينية ضد مخاطر هذا الفيروس على صحة الإنسان، وكذلك تقديم تسهيلات ائتمانية تعمل على زيادة تدفق الأموال وتعبئتها في قنوات الاستثمار المناسبة لزيادة نمو النشاط الاقتصادي للدولة في ظل هذه الظروف العصيبة.

فعلى سبيل المثال، أطلق رئيس وزراء الهند في أغسطس 2014 "Pradhan Mantri Jan-Dhanyojna" وهي خطة لتقديم الخدمات المالية والحسابات المصرفية دون اشتراط الاحتفاظ بحد أدنى للرصيد في الحساب، وخلال فترة الإطلاق تم فتح حوالي 125 مليون حساب مصرفي، ومن قبل البنوك تم تزويد الحسابات المصرفية أيضاً بإصدار بطاقات الخصم، والتي تحتوي على تغطية تأمينية ضد الحوادث الشخصية بقيمة 0.1 مليون روبية هندية مقدمة من شركة HDFC Ergo وتغطية على الحياة بقيمة30000 روبية هندية مقدمة من شركة Life Insurance Corporation ويعتقد أن هذا سيضيف بالتأكيد قيمة للحياة الاجتماعية للمحرومين[20].

كل هذا يشير بقوة إلى أن الحصول على الخدمات المالية واستخدامها مع سهولة الوصول إليها بتكلفة معقولة يخلق بيئة تحفيزية للنمو الاقتصادي على الرغم من ما تمر به البلاد من ظروف صعبة، وعليه تسمح النظم المالية الشاملة للجميع وخاصة ذوي الدخل المنخفض بتيسير استهلاكهم وتأمين أنفسهم ضد مخاطر الحياة وكذلك يمكنهم من الادخار والاقتراض لمبالغ صغيرة في كثير من الأحيان مما يسمح لهم ببناء الأصول والاستثمار في التعليم والمشاريع الريادية وتحسين سبل عيشهم.

(2/2/3) نشر الثقافة المالية: تربط الشمول المالي والثقافة المالية علاقة وثيقة، حيث يشكل فهم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية شرطاً أساسياً لتعميمها وحسن استخدامها والاستفادة منها بشكل فعال وبالمثل فإن امتلاك حساب مالي يعمل كحافز لفهم أفضل للمفاهيم والمبادئ المالية، كما إذا تم التنفيذ للتوعية المالية فإن ذلك سيشمل الملايين من أصحاب الدخول المنخفضة والفئات المهمشة بالخدمات المالية الرسمية . كما أن الأسر التي تعاني الأمية أو الإعاقة المالية قد تحتاج إلى توعية ومعلومات خاصة لفهمها لبروتوكولات الصحة العامة وقدرتها على فهم الخدمات والحصول عليها.

فالمستهلكون ذوو القدرات المالية الأكبر يمكنهم اختيار المنتجات المناسبة واتخاذ خطوات لحماية أنفسهم من المنتجات والممارسات التي لا تحقق لهم مصالحهم المثلى، ومن شأن تحسين وعي المستهلك وقدراته المالية أن يساعد الجهات التنظيمية على مراقبة السوق[21].

---

[20] Nexus between financial inclusion and economic growth, Evidence from the emerging Indian economy, Dipasha Sharma Department of Finance, Symbiosis International University, Pune, India, Journal of Financial Economic Policy, 2016, pp. 13-36.

[21] د/ محمود محمد خير الدين، سياسة تسعير الخدمات المصرفية وتأثيرها على ربحية البنوك، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2018، ص88.

ومن المعترف به عالمياً أن نشر الثقافة المالية يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي[22].وعليه فإن نشر الثقافة المالية من خلال توعية وتثقيف الأفراد المستفيدين يعد من قبيل الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا وتفادي حدوث أزمات مالية جراء ذلك في المستقبل القريب.

(3/2/3) حماية المستهلك: إن انتشار وتفشي فيروس كورونا في مجتمعنا أدى إلى إظهار العديد من حالات الغش التجاري والإنتاج الغير مطابق للمواصفات حتى لأدوات الإغاثة والأدوات الطبية كالكمامات وأنابيب الأكسجين إلى غير ذلك من الأدوات التي زادت الحاجة إليها في الفترة الأخيرة، وهنا يلعب دور حماية المستهلك للحد من هذه الظاهرة، حيث أن حماية المستهلك تعتبر سياسة تتبنها الدولة من خلال مجموعة من القواعد التنظيمية التي تدعم المستهلك وتؤمن حقوقه وتمنع الضرر عنه وتعاقب من يخالف ذلك وبالتالي تعمل على خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين وبالتالي زيادة القدرة المالية على مستوى العميل.

وتعتمد حماية المستهلك في مصر على ثلاثة عوامل، أولها الرقابة متمثلة في هيئة الرقابة المالية المصرية التي تعمل على حماية المستهلك في الأسواق المالية غير المصرية وفي نفس الوقت تعمل على استقرار الأسواق المالية الغير مصرفية وكفاءتها والعمل على تنميتها بما يثمر عنه سهولة الحصول على التمويل. إن الهيئة العامة للرقابة المالية تهدف بصفة عامة إلى تنظيم وتنمية سوق رأس المال ومراقبة حسن قيام هذا السوق بوظائفه، حيث أن المهام الرقابية للهيئة في مجال سوق رأس المال تبدأ من تأسيس الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والترخيص لها ومراقبة أعمالها للتأكد من عدم وجود غش أو نصب أو استغلال أو مضاربات وهمية، وفي سبيل تحقيق الهيئة للأهداف المطلوبة فإنها تقوم بالعديد من المهام وهي إصدار التراخيص، القوائم المالية والمشاركة المالية للشركات، الفصل في المنازعات، التفتيش في الشركات، مكافحة غسل الأموال، تحريك الدعوى الجنائية ضد الشركات[23] إلى غير ذلك من المهام التي تقوم بها. وثاني هذه العوامل هو القانون والذي له دور كبير في إرساء العديد من التشريعات التي تحمي المستهلك وتضمن حقوقه كقانون حماية المستهلك المصري. حيث أن حماية المستهلك تنتج من القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات الغير عادلة[24].وثالث عامل يعتمد عليه حماية المستهلك يتمثل في ثقافة المستهلك حيث أن الجوانب الثقافية لها تأثير كبير على حماية المستهلك ومعدلات الإصابة بالفيروس وانتشار الأمراض المعدية والوبائية حيث كلما زاد الوعي وثقافة المجتمع بأهمية وضرورة التباعد الاجتماعي لحصر هذا المرض كلما ساعد ذلك على وجود خدمات ومنتجات مالية جديدة بخلاف المنتجات التقليدية والإلمام بالأنظمة والقوانين التي تحكمها لحماية

---

[22] صبري نوفل، الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، ع 667، يناير 2018، ص 18.

[23] أمنية خيري إبراهيم، أهمية إصدار تشريع بشأن رفع سقف الرقابة على أنشطة القطاع غير المصرفي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، يوليو 2014، ص214.

[24] عشري محمد علي، الشمول المالي وأثره على السياسة النقدية: حالة مصر، مرجع سابق، ص 228.

المستهلك، ومن ذلك يجب على المستهلك أن يقوم بالعمل على البحث والتأكد من حقوقه وقراءة تعليمات الشراء جيداً حتى لا يتم تضليله وضياع حقوقه.

وبناء على ما تم استيفائه فإن الشمول المالي يوفر لكافة المجتمع في ظل هذه الجائحة وصولاً مالياً سهلاً دون تعقيدات التباعد الاجتماعي، مما يؤدي لنشر الثقافة المالية أكثر من أي وقت مضى لتلبية احتياجاتهم في ظل وجود الإجراءات الاحترازية، وبالتالي يسهل تدفق الأموال من المدخرين إلى المقرضين، وهذا التدفق الفعال للأموال يؤدي إلى حد كبير إلى نظام مالي مستدام وفعال لمواجهة التداعيات السلبية لتفشي فيروس كورونا.

(4) التحديات التي تواجه تعزيز الشمول المالي في مصر في ظل أزمة فيروس كورونا

تسببت أزمة فيروس كورونا في حالة طوارئ صحية عالمية وأزمة اقتصادية لا تضاهيها حجماً أي أزمة أخرى على مر التاريخ، حيث يمثل فيروس كورونا صدمة للعرض والطلب في آن واحد، ويفرض تحديات غير مسبوقة نتيجة لتعطل الاقتصاد العالمي المرتبط بالأزمة الصحية، وعلى المستوى الداخلي، تؤدي إجراءات التباعد والإغلاق المطبقة في المجتمع في محاولة منها لمكافحة العدوى إلى تراجع جانبي العرض والطلب في سوق العمل فضلاً عن زيادة تكاليف المعاملات، فعلى الرغم من أن ظاهرة تفشي فيروس كورونا تعد من أكبر التحديات التي تواجه تعزيز الشمول المالي إلا أن هناك مجموعة من التحديات المصاحبة لظاهرة انتشار الفيروس تعيق من تعزيز الشمول المالي في مصر وذلك على النحو التالي...

(1/4) التحديات الثقافية

إن الجوانب الثقافية للمجتمعات لها تأثير كبير على معدلات الإصابة بالفيروس وربما اتضح ذلك من تنبيهات منظمة الصحة العالمية بضرورة التباعد الاجتماعي لتقليل انتشار المرض المستجد، وعلى الرغم من ذلك فهناك تحديات ثقافية تواجه تعزيز الشمول المالي في ظل اتخاذ الإجراءات الاحترازية من قبل الدولة لعل من أهمها.....

(1/1/4)الأُمية المالية:حيث توجد قناعات مترسخة لدى المجتمع المصري تشكل عائقاً كبيراً أمام تبني السياسة المنشودة والتي من ضمنها صعوبة التفاعل مع القطاع المالي وتفضيل بعض شرائح المجتمع خاصةً الأقل دخل على الاعتماد على المبالغ المخزنة في المنزل وكذلك التردد من التعامل مع القطاعات المصرفية تحت وطأة التخوف من الأمور الشرعية، كذلك التخوف من الكشف عن البيانات والمعلومات المالية والشخصية الخاصة بهم[25]. كما أوضحت بعض الدراسات أن المستهلكون يميلون إلى إسقاط المستقبل من الحسبان لصالح الحاضر، فيما يعرف بالإسقاط الذي يتسم بالمغالاة، ويمكن ملاحظة ذلك في منتجات الائتمان.

[25] محمد محمد أحمد باغة، مدخل إستراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالي، إدارة الأعمال، مجلة المدير الناجح،ع161، جمعية إدارة الأعمال العربية، يونيو2018.

معظم المستهلكين للخدمات المالية (بما في ذلك مستخدمي البطاقات) لديهم انطباع بأنه قد يتم تحصيل المزيد منهم عند استخدامهم البطاقات بدلاً من النقد، أي ينظرون إلى النقد عموماً على أنه طريقة متفوقة وأسرع للمعاملات وهناك اعتقاد أيضاً بأن النقود تساعد الشخص على التفاوض بشكل أفضل[26].

حيث يكون تركيز المستهلكين على إغراء النقود المقدمة أكبر منه على الفائدة وغيرها من التكاليف التي يتعين عليهم دفعها طوال مدة القرض، كما يميل المستهلكون إلى التقليل من أهمية تكاليف المنتجات المالية ويعظمون من احتمالات نجاحها وفي المقابل قدرتهم على السداد، كما يميل المستهلكون في الكثير من الأحوال إلى اختيار منتجات تكون الموافقة عليها سريعة أو موثوقة أو سهلة، حتى ولو كان المنتج المعني أكثر كلفة أو أقل ملائمة من البدائل التي يتصور العميل أن الموافقة علي الحصول عليها أقل تأكيداً[27].وعليه فإن انتشار ظاهرة الأمية المالية تؤدي إلى خلق بيئة عمل غير صحيحة وغير قادرة على إدارة الأزمات.

(2/1/4)العادات الاجتماعية: لعل من أكثر العادات الاجتماعية المنتشرة في المجتمع المصري والمؤثرة في الإصابة بالفيروس، عادات النظافة وهي الأساس في الإصابة بالفيروس في مختلف القطاعات الاجتماعية، كذلك عادات التحية والحديث كالسلام بالأيدي والتقبيل وكثرة الترحيب والعطس في الوجه وعادات التزاور بالمستشفى وغيرها[28]. حيث أن فيروس كورونا يمكنه الانتشار بسهولة، وحتى ولو لم تظهر الأعراض على المصابين به وهذا الأمر الذي يعقد اكتشاف الحالات ولا يعطي دافعاً للعديد من الأشخاص المصابين للحد مستوى نشاطهم، كما أن هناك مجموعة من المجتمع تستهين بهذا الفيروس اللعين رغم ما نتج عنه من أضرار في كافة المجتمعات وعليه فإنها لا تلتزم بالتدابير الاحترازية وهو ما يشكل عائق على الدولة في اتخاذ ما يلزم لمواجهة هذه الجائحة.

كما يميل الأفراد في أوقات الأزمات، وما يصاحبها من عدم وضوح الرؤية وسيادة ظروف عدم التأكد لإتباع سلوك "الانتظار والترقب–wait and–see" وهو الأمر الذي يدفعهم لتأجيل قرارات الشراء والاستثمار خوفاً من المستقبل، على غرار ما حدث في الأزمة المالية العالمية 2009/2008، وساعد في حدوث صدمة طلب عالمية وانهيار مستويات التجارة على المستوى العالمي[29]. بالإضافة إلى العادات والتقاليد الموروثة مثل كثرة الإنجاب ومن ثم يكون عدد الأسرة كبير ويرتفع معدل الإعالة في الاقتصاد، وما يشكل من تحدي أمام تحسين الوصول للخدمات المالية.

(2/4) تحديات البنية الأساسية التكنولوجية

---

[26] Financial inclusion in the era of (COVID–19), Ramesh S Arunachalam, Godfrey Lord Kwesi Crentsil, 8 June 2020

[27] د/ محمود محمد خير الدين، سياسة تسعير الخدمات المصرفية وتأثيرها على ربحية البنوك، الإسكندرية، مرجع سابق، ص85.

[28] د/ أحمد زين العابدين أحمد إبراهيم، المعرفة بكوفيد–19 وتداعياته على الأسرة المصرية: بحث اجتماعي ميداني بمحافظة أسيوط، مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، يوليو 2020، ص267.

[29] د/ سحر عبود، د/ أسماء مليجي، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر، مرجع سابق، ص3

من أبرز التحديات التي تعوق الشمول المالي عدم تطور البنية التحتية للنظام المالي في مصر بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل في ظل انتشار هذا الفيروس اللعين، فبرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للنظام المالي في مصر في الآونة الأخيرة وما تتميز بها الخدمات المالية الإلكترونية من مميزات إلا أنها تواجهها العديد من المخاطر تتمثل فيما يلي[30]:-

(1/2/4)سوء استخدام النظام الإلكتروني: وذلك في ظل انتشار ظاهرة الأمية المالية وعدم الإطلاع على المعلومات وكيفية استخدام الخدمات المالية الإلكترونية، وما يترتب عليه من خوف من استخدام التقنيات الحديثة والمبتكرة للخدمات المالية أو سوء استخدام النظام الإلكتروني وما يترتب عليه من أضرار مباشرة وغير مباشرة لطرفي الخدمة المالية الإلكترونية سواء مقدم الخدمة المالية أو مستخدم تلك الخدمة.

(2/2/4) الاحتيال: وذلك عندما يواجه أحد طرفي الخدمات الإلكترونية سواء كان المقدم للخدمات أو مستخدم تلك الخدمات تعاملات غير شرعية على هذه الخدمة من خلال تقليد أو تزوير معلومات مطابقة لبيانات العملاء، بالإضافة إلى المخاطر القانونية المصاحبة لذلك، وذلك عندما تقدم المؤسسة المالية الخدمات الالكترونية غير متوافقة مع البيئة التشريعية أو تقديم خدمة إلكترونية لا يوجد لها هيكل قانوني، كما هو الحال في الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تعتمد على التوقيع الإلكتروني، وان لا يكون هناك تنظيم قانوني لتوثيق هذا النمط من التوقيعات.

(3/2/4) الضعف التقني للخدمات الإلكترونية: إن هذا النوع من المخاطر يحدث في بعض الأحيان عند توقف الخدمات المالية عن العمل أو بطء إتمام المعاملات المالية، بجانب فشل تقنيات النظام الإلكتروني عن التأكد من هوية العملاء، بالإضافة إلى سرعة الإنترنت الذي يشكل عائق أمام إتمام المعاملات المالية.

إن النشاط الإبداعي ظاهرة معقدة مما يعني أن هناك عوامل عديدة تتدخل في تكوينه وتطوره مما يزيد من درجة التعقيد في النشاط الإبداعي، إن هذه العوامل قد تكون فعالة في تكوين وتحفيز الإبداع التكنولوجي في ظروف معينة ولا تكون كذلك في ظروف أخرى[31].

فعلى الرغم من أهمية نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات على الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلا أنها قد تمثل في بعض الظروف تحدياً أمام تعزيز الشمول المالي وخاصة أن هناك فئة كبيرة من المجتمع تجهل التعامل بهذه التقنيات وهنا يلعب دور التثقيف المالي لتجاوز هذه التحديات بالإضافة إلا أنه من المحتمل أن تقترف هذه النظم نوع من أنواع الاحتيال أو سوء الاستخدام إلا أن جهاز حماية المستهلك وهيئة الرقابة المالية يلعب دوراً هاماً في مثل هذه الظروف، إلا أن هذه النظم تفتقر للمقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفء للاستعلام الائتماني والمرهونات والإقراض المضمون وضمان حقوق المتعاملين مع المؤسسات المالية، وهذا ما يشكل عائق على تعزيز الشمول المالي في مصر في ظل تفشي فيروس كورونا.

(3/4) تدني مستويات الدخول الفردية

---

[30] جواهر إبراهيم أمين منشي، الخدمات المصرفية الإلكترونية وأثرها على رضاء العميل (دراسة تطبيقية)، مرجع سابق، ص47.

[31] د/ صلاح الدين محمد أمين الإمام، د/ صادق راشد الشمري، د/ احسان صادق راشد، الشمول المالي والميزة التنافسية (تجارب محلية ودولية)، مرجع سابق، ص118.

في العقدين الماضيين منذ عام 1999، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في جميع أنحاء العالم بأكثر من مليار شخص ومن المتوقع أن يسير جزء من هذا النجاح في الحد من الفقر في الاتجاه المعاكس بسبب أزمة فيروس كورونا، وللمرة الأولى من عشرين عام من المرجح أن يزداد معدل الفقر زيادة كبيرة، وعليه يقدر عدد الفقراء الجدد في العالم بسبب أزمة فيروس كورونا بنحو 119 إلى 124 مليون شخص في عام 2020. وفي عام 2021، من المتوقع أن يرتفع عدد الفقراء بسبب هذه الجائحة إلى ما بين 143 و163 مليون شخص، على الرغم من أن تقديرات عام 2021 لا تزال أولية، فإنها توضح أن هذه الأزمة لن تكون قصيرة الأجل بالنسبة لملايين الأفراد في جميع أنحاء العالم[32].

إن انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات الادخار القومي، بالإضافة إلى أن زاد ذلك بكثير بسبب الإجراءات الاحترازية المصاحبة للفيروس والتي تنج عنها تسريح العمالة وتقليل فترات أعمالهم في الكثير من المؤسسات بالتزامن مع تقليل الحركة وحظر التجوال. بالإضافة إلى أنه في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية فإن أول ما تفكر فيه المنشآت الاقتصادية هو تقليل التكلفة المتغيرة لديها، ومن ثم فإن أسرع وأسهل قرار هو التخلص من العمالة[33]وبالتالي تنعدم إمكانية التعامل مع المؤسسات المالية بشكل عام بسبب عدم كفاية الدخول.

ونتيجة لتدني مستويات الدخول تتزايد معدلات الفقر في مصر بشكل كبير، كما أن عدم العدالة في توزيع الدخل القومي حيث تستأثر قلة بالدخول المرتفعة بينما يعاني غالبية السكان من الدخول المنخفضة مع عدم تواجد آليات للحد من الاختلالات في توزيع الدخل، تؤدي أيضاً إلى تقليل الفرصة أمام الغالبية العظمى للتعامل مع المؤسسات المالية.

كما تشير الشواهد الآخذة في الظهور إلى أن أنماط الوفيات متسقة مع الحرمان الاقتصادي، ولذلك لعدم مقدرة الفقراء في العديد من الحالات على تحمل أعباء الالتزام بالتباعد الاجتماعي، ويضاف إلى ذلك أن حالة الفقير الصحية وقدرته على الحصول على الرعاية الطبية ربما كانت سيئة في الأساس[34].

وبناء على ما سبق يتضح أن العنصر البشري يعد من أحد الركائز الأساسية للارتقاء بالنظام المالي المصري فعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل المؤسسات المالية المختلفة في الدولة خلال السنوات الماضية لتطوير الخدمات المالية إلا أن هذه الجهود سوف تظل محدودة النتائج ما لم يتواكب معها إمكانيات المواطنين وقدراتهم اللازمة لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمات المالية بما يضمن رفع مستوى تقديم الخدمة

---

[32] Updated estimates of the impact of COVID-19 on global poverty: looking back at 2020 and the outlook for 2021, Christoph Lakner, Nishant Yonzan, Daniel Gerszon Mahler, R.Andres, Castaneda Aguilar and Haoyu Wu, January 2021. Available at: https://blogs.worldbank.org/opendata/updated-estimates-impact-covid-19-global-poverty-looking-back-2020-and-outlook-2021

[33] أحمد فاروق غنيم، كفاءة التدابير الطارئة المتخذة للتخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات الدول العربية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، يوليو 2020، ص228.

[34] تقرير حماية الإنسان والاقتصاد (استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد "covid-19")، مرجع سابق، ص8.

المالية، حيث أنه لا يمكن تحقيق شمول مالي للجميع في ظل وجود شريحة كبيرة في المجتمع تحت خط الفقر وعاطلة من قوة العمل ليس لها دخل ومن ثم لا يمكن أن تتمتع بالخدمات المالية والمصرفية.

(4/4) زيادة حجم الاقتصاد الموازي

تعاني مصر كالعديد من الدول النامية من ظاهرة الاقتصاد الموازي، حتى من قبل بداية أزمة فيروس كورونا، وأثره الواضح على التنمية الاقتصادية في مصر ، فمن المعروف أنه من الصعب شمول المجتمع مالياً في ظل وجود فئات كبيرة من المجتمع مستبعدة من النظام المالي الرسمي، هذا بالإضافة إلا أن المؤسسات المالية التي تدخل تحت مظلة الاقتصاد الموازي عادة لا تأخذ بالإجراءات الاحترازية التي تتبنها الدولة لمواجهة فيروس كورونا، وهذا ما يشكل عائق أمام تعزيز الشمول المالي في مصر فظل تفشي فيروس كورونا.

(1/4/4)تعريف الاقتصاد الموازي: فيمكن تعريفه بأنه عبارة عن أنشطة اقتصادية غير مشروعة أو مشروعة ولكنها غير مسجلة رسمياً ولا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي، وثمة العديد من الأمثلة على هذا الاقتصاد كالمشروعات الحرفية غير المرخصة، والباعة الجائلين، وخدم المنازل، والقيام بالدروس الخصوصية، ودور الدعارة وبيوت القمار، وسيارات الأجرة غير المرخصة، وتجارة المخدرات وغيرها من الأنشطة إما المشروعة ولكنها غير مرخصة أو غير مشروعة[35].وهناك مسميات عدة للاقتصاد الموازي، فيطلق عليه الاقتصاد الخفي والاقتصاد الأسود، والاقتصاد غير الرسمي، واقتصاد الظل، والاقتصاد غير المرئي، والاقتصاد السفلي أو الاقتصاد المقابل، فبغض النظر عن المسميات فإن الجوهر واحد ويشكل عائق أمام تعزيز الشمول المالي في مصر وأمام المؤسسات المعنية بتطبيق الإجراءات الاحترازية لعدم تفشي فيروس كورونا.

(2/4/4) أثر الاقتصاد الموازي على تعزيز الشمول المالي: بما أن الاقتصاد الموازي يكره الأوراق والمستندات ولا يحب أن يكشف عن هويته فإنه لا يتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية، لذلك فإن اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي أو الموازي في الدول النامية ومنها مصر يعد بمثابة حجر عثرة أمام كافة إستراتيجيات الشمول المالي[36].

يرتبط الطابع الغير رسمي عموماً بمحدودية تغطية الحماية الاجتماعية أو نقصها وبإيرادات منخفضة وغير مستقرة مما يجعل العمال غير الرسميين معرضين للخطر بشكل خاص في مواجهة الأزمات، وفي سياق أزمة فيروس كورونا فإن القيود وإجراءات الاحتواء تضع ضغطا أكبر على نشاط العمال غير الرسميين، وعليه يواجه الكثير منهم معضلة بين الخضوع للتدابير الصحية والحفاظ على مصدر دخلهم الضروري لدفع ثمن المعيشة والنفقات الأساسية الأخرى[37].

---

[35] د/ ماجد عبد العظيم حسن قابيل، الاقتصاد الموازي في مصر في الفترة من(2011-2016) وآليات توظيفه في خطط التنمية، معهد أكتوبر العالي للاقتصاد، مدينة الثقافة والعلوم، 6 أكتوبر، ص4.

[36] د/ منى محمود علي الأشقر، دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة جامعة طنطا، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، إبريل 2019، ص474.

[37] الاستجابة لأزمة فيروس كورونا(COVID-19) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، OECD، أكتوبر 2020، ص27.

وللاقتصاد الموازي العديد من الآثار السلبية ومنها ما يلي[38]

- خفض فعالية السياسة المالية، حيث تنخفض الإيرادات العامة للدولة بسبب التهرب الضريبي وبالتالي تنخفض قدرة الدولة على تقديم الدعم والإعانات، وتضطر الدولة لزيادة الدين العام أو رفع معدلات الضرائب للقيام بوظائفها. وهذا ما يزيد من شدة وخطورة الوضع الراهن الذي يحتاج للكثير من الجهود والإعانات للحفاظ على صحة وسلامة العنصر البشري والتنمية الاقتصادية في مصر في آن واحد.
- تخفيض الحافز على الاستثمار في الشركات العاملة بالاقتصاد الرسمي، نتيجة ارتفاع الأرباح للشركات العاملة بالاقتصاد الموازي.
- الإضرار بمصالح المستهلكين، حيث تقل جودة السلع والخدمات المنتجة بالاقتصاد الموازي، مما يؤثر على الرفاهية الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم تحقيق الحماية الاجتماعية والضمان الكافي للعمالة فضلاً عن بيئة العمل غير المناسبة، وغير المحمية من صدمات الدخل، كما أن الاقتصاد الموازي يرتبط بالفساد والجريمة بعلاقة تبادلية حيث يساعد على انتشار الجريمة في الدولة.

وعليه فإن زيادة الاقتصاد الموازي في الدولة يشكل عائق أمام الشمول المالي لمواجهة أزمة فيروس كورونا.

(5) جهود الحكومة المصرية لتعزيز دور الشمول المالي في مواجهة أزمة فيروس كورونا

في ضوء التداعيات السلبية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا، سارعت الحكومة المصرية على الفور في اتخاذ العديد من الخطوات الجادة نحو تعزيز الشمول المالي في مصر وتوسيع نطاق الفئات والشرائح التي يمكن أن تستفيد منه، وذلك إدراكاً منها بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالى فى أوقات الأزمات بصفة عامة، وفى ظل أزمة فيروس كورونا بصفة خاصة.

وما قامت به الحكومة المصرية حتى الآن من سياسات اقتصادية يمثل ما قامت به حكومات دول العالم المختلفة ولكن وفقاً لظروفها الاقتصادية وقدرتها المالية التي يمكن أن تتدخل بها لتقليل حجم الخسائر المتوقعة، وهي باختصار شديد تتمثل في سياسات نقدية يتبناها البنك المركزي المصري بضخ سيولة إضافية في السوق وتقديم تسهيلات ائتمانية وتأجيل سداد القروض والمستحقات لفترات زمنية أطول، وكذلك سياسات مالية تتبناها وزارة المالية لتقديم تحويلات وإعانات للأنشطة الاقتصادية والفئات الأكثر تضرراً وتقديم إعفاءات ضريبية وتقوية شبكة الضمان الاجتماعي وتدخلها كضامن في كثير من الأوقات، كما تتبنى القيادة السياسية السياسات وخطط التحول الرقمي لأهميتها في تحقيق النهضة الاقتصادية والتنمية المستدامة.

ولا ننسى في هذا المقام الحديث عن دور البنك الدولي لمساندة الدول النامية لاحتواء أزمة فيروس كورونا، ففي الوقت الذي تعمل فيه البلدان في مختلف العالم على احتواء تفشي فيروس كورونا والحد من أثاره، فقد بادرت مجموعة البنك الدولي بتقديم أسرع وأكبر استجابة للأزمات في

---

[38] د/ منال عفان، تركز الدخل بين الاقتصاد الخفي والشمول المالي في مصر (المشكلة والعلاج)، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة جامعة طنطا، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، إبريل 2019، ص35.

تاريخها وذلك لمساعدة البلدان النامية على تقوية تدابيرها للتصدي لهذه الجائحة وتقوية أنظمة الرعاية الصحية لديها، كما يساعد البنك الدولي على تدعيم السياسات والمؤسسات والاستثمارات حيث يساعد على الاستعداد لتحقيق تعاف قادر على الصمود وذلك من خلال العمل الوثيق مع صندوق النقد الدولي[39].

كما تعمل مجموعة البنك الدولي جاهدة لتقديم الدعم إلى البلدان المتعاملة معها، حيث تتيح ما يصل إلى 160 مليار دولار من الموارد التمويلية على مدى 15 شهراً تنتهي في يونيو 2021 لمساعدة أكثر من 100 دولة ومنها جمهورية مصر العربية وذلك لحماية الفقراء والضعفاء ودعم الأعمال التجارية وتعزيز الانتعاش الاقتصادي[40].

(1/5) دور البنك المركزي المصري

يأتي الشمول المالي على رأس أولويات أجندة البنك المركزي المصري في إطار تحقيق الاستقرار المالي لدعم النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة التي هي محور إستراتيجية "رؤية مصر 2030"،وذلك بإتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم[41]. وفي سبيل تعزيز الشمول المالي اتخذ البنك المركزي العديد من الخطوات منذ إنشاء الإدارة المركزية للشمول المالي والتي تقوم بدور محوري في التنسيق سواء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بهدف توحيد الجهود الرامية لتعزيز الشمول المالي . وتعزيزا لدور البنك الريادي في مجال الشمول المالي على المستوى الدولي، تسلم البنك المركزي المصري في سبتمبر 2019 رئاسة مجلس إدارة التحالف الدولي للشمول المالي، وجدير بالذكر أن البنك المركزي المصري عضواً فاعلاً بالتحالف منذ عام 2013، وتتيح هذه العضوية الاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال وتبادل الخبرات العملية مع البنوك المركزية للدول الأعضاء الذين يزيد عددهم عن 90 دولة. وفي سياق متصل ونحو ترسيخ مبدأ الشمول المالي في القطاع المصرفي، أصدر البنك المركزي تعليمات بشأن إنشاء إدارات للشمول المالي بالبنوك تتبع المسئول التنفيذي الرئيسي أو نائبه، وتتولى

---

[39] How the World Bank group is helping countries with COVID-19 (corona virus), 11 February 2020. Available at: https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/2020/02/11/how-the-world-bank-group-is-helping-countries-with-covid-19-coronavirus

[40] World Bank operational response to COVID-19 (Corona virus) in East Asia and the pacific, 11 March 2021. Available at: https://www.worldbank.org/en/region/eap/brief/world-banks-operational-response-to-covid-19-coronavirus-in-east-asia-and-the-pacific

[41] تعريف الشمول المالي وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر قانون رقم 194 لسنة 2020.

عملية التنسيق داخلياً بين إدارات البنك من ناحية والبنك المركزي من ناحية أخرى فيما يتعلق بالشمول المالي، كما تم حث البنوك على تطوير استراتيجيات للشمول المالي تراعي الأبعاد الثلاثة والمتمثلة في الإتاحة، والاستخدام، والجودة[42].

وبناء على ذلك قام البنك المركزي المصري منذ بداية الأزمة في مصر ببعض السياسات النقدية ووضع خطط لاستمرار العملية المصرفية وتوفير احتياجات العملاء في ضوء تدابير احترازية ووقائية من تفشي فيروس كورونا والحفاظ على معدلات التنمية بأقل قدر من الخسائر وذلك على النحو التالي:-

- منذ بداية الأزمة، قام البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة ب300 نقطة أساس لتخفيض أسعار الفائدة الخاصة بمعدل العائد على الإيداع والإقراض لليلة الواحدة وسعر الائتمان والخصم إلى 9.25% و10.25% و9.75% على التوالي، وذلك بهدف تشجيع نمو القطاع الصناعي وزيادة الإنفاق الرأسمالي والمساعدة في تقليص عجز الميزانية والنظر إلى الإجراءات المالية التوسعية الجديدة وتحفيز الاستثمارات الأجنبية في سوق الأوراق المالية[43].
- وفي سبتمبر 2020، تم خفض أسعار العائد الأساسية مرة أخرى بواقع 50 نقطة أساس ليصل سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية إلى 8.75% و9.75% و9.25% على الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى 9.25%.ثم في خلال شهر نوفمبر 2020، تم خفض أسعار العائد الأساسية مرة أخرى بواقع 50 نقطة أساسي ليصل سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية إلى 8.25% و9.25% و8.75% على الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى 8.75%[44].
- تأجيل سداد أقساط القروض لمدة 6أشهر وإسقاط استحقاقات قدرها 10 مليار جنيه للعملاء الأفراد غير المنتظمين، بالإضافة إلى مبادرة تخفيض الديون للأفراد المقترضين،وتأجيل الاستحقاقات الائتمانية لعملاء شركات التمويل العقاري والتأجيل التمويلي والتخصيم، وكذلك للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لمدة 6أشهر وعدم تطبيق عوائد وغرامات إضافية على التأخر عند السداد[45]. على أن يتم إحاطة العميل بالتكلفة الإضافية التي سيتحملها والمترتبة على التأجيل. بعد انتهاء فترة تأجيل الاستحقاقات الائتمانية في سبتمبر 2020، وبهدف استمرار دعم العملاء الذين تأثرت تدفقاتهم النقدية خلال الأزمة الحالية، تم إلزام البنوك بما يلي[46]:

1) تحديدالإجراءات المناسبة للتعامل مع كافة العملاء وفقا للتدفقات النقدية المستقبلية لهم على أن تتماشى مع قدرتهم على السداد.

---

[42] تقرير الاستقرار المالي للعام 2019، البنك المركزي المصري.

[43] د/ سحر عبود، د/ أسماء مليجي، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر، مرجع سابق، ص18.

[44] تعليمات وإجراءات البنك المركزي المصري للحد من أثار فيروس كورونا المستجد، ديسمبر 2020، متوفر عبر الرابط التالي:
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages.

[45] كتاب دوري صادر من البنك المركزي المصري بتاريخ 15 مارس 2020 بشأن التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها لمواجهة أثار فيروس كورونا.

[46] تعليمات وإجراءات البنك المركزي المصري للحد من أثار فيروس كورونا المستجد، ديسمبر 2020، مرجع سابق.

2) إعادة هيكلة مديونيات العملاء بهدف الوصول إلى هيكل جديد للتسهيلات الائتمانية يتناسب مع قدرتهم الحالية على السداد مع إيلاء عناية خاصة للعملاء الذين تأثر نشاطهم خلال الفترة السابقة وذلك وفقاً لبدائل محددة.

3) في حالة إعادة هيكلة المديونية والانتظام في السداد (دون وجود صعوبات مالية لدى العميل) فلا يُعد ذلك مؤشراً من مؤشرات الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية.

4) دراسة وتحليل المخاطر الكلية المصاحبة للأزمة الحالية، وإجراء اختبارات تحمل لتحديد تأثير الأزمة على المحفظة الائتمانية، ووضع خطط للتعامل مع أية خسائر محتملة.

- خفض أسعار الفائدة على المبادرات التي أعلنها البنك المركزي قبل الأزمة إلى 8% بدلاً من 10% وتضم هذه المبادرة 100 مليار جنيه لدعم الصناعة والمصانع المتعثرة و50 مليار جنيه لدعم التمويل العقاري لمتوسطي الدخل، وكذلك إتاحة 50 مليار جنيهاً لتمويل الإسكان لمتوسطي الدخل من خلال البنوك، بالإضافة إلى إتاحة 50 مليار تمويل بفائدة 8% لشركات السياحة وبفترات سماح 6أشهر حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها أثناء الأزمة، كما طرحت البنوك العاملة شهادات بعائد 15% للأفراد[47].
- تخفيض مبلغ قيمته 100 مليار جنيه مصري (ما يوازي 3.6 مليار دولار) لمواجهة الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا ودعم الاقتصاد والسوق المالية، ودفع البنوك لزيادة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص، وخاصة القطاعات الأكثر تضرراً، كما قام البنك المركزي المصري بتخفيض الرسوم على عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي ومعاملات نقاط البيع إلى 0% لتشجيع الأفراد على التحول إلى المعاملات عبر الإنترنت بدلاً من المدفوعات الورقية، بالإضافة إلى أن البنك المركزي المصري قام بضخ 20 مليار جنيه في سوق الأسهم لتوفير تسهيلات للتحفيز النقدي وإتاحة السيولة[48].
- يساعد البنك المركزي المصري في تيسير الحصول على الخدمات المصرفية حيث تقوم البنوك بشكل فوري بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية ولتلك التي تساهم في الحد من انتشار فيروس كورونا مثل المعقمات الطبية والأقنعة الطبية وغيرها من المستلزمات الضرورية والإستراتيجية بما يضمن تلبية طلبات الشركات المستوردة لها وعلى وجه الخصوص السلع الغذائية لتغطية احتياجات السوق، ودراسة ومتابعة القطاعات الأكثر تأثراً بانتشار الفيروس ووضع خطط لدعم الشركات العاملة بها، وكذلك قام بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات ووضع خطط عاجلة لزيادة الحدود الائتمانية مع البنوك الخارجية بما يضمن استمرار توفير التمويل اللازم لعمليات التجارة الخارجية، بالإضافة إلى إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على رسوم نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الإلكترونية لمدة 6 أشهر، وزيادة الحدود

---

[47] د/ سحر عبود، د/ أسماء مليجي، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر، مرجع سابق، ص19.

[48] د/ سالي محمد فريد، تداعيات كورونا على العوائد المصرية من النقد الأجنبي، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي، يونيو 2020، ص20.

اليومية ببطاقات الخصم والائتمان، وحث العملاء على تنفيذ المعاملات البنكية من خلال القنوات الإلكترونية والبطاقات بدلاً من التعاملات النقدية، كما تشمل خطة البنك المركزي أيضاً تقديم الدعم للعمالة المؤقتة بسبب تفشي فيروس كورونا[49].

- قام البنك المركزي المصري بتعديل بعض القواعد المنظمة الخاصة بالشمول المالي، حيث قام في 5 أكتوبر 2020بإصدار التعديلات التالية على القواعد المنظمة لتصنيف منتجات منتجات وخدمات الشمول المالي الصادرة بتاريخ 17يوليو 2019، وذلك بهدف تقديم المزيد من الدعم والتيسير للمواطنين والشركات المستهدف تضمينهم بالنظام المصرفي[50]:

1) تطبيق إجراءات العناية الواجبة الصادرة في مارس2020 على العملاء الجدد لدى فتح الحسابات المصرفية التقليدية بالبنوك، دون الحاجة إلى الحصول على موافقة كل من البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، شريطة عدم تصنيف هؤلاء العملاء مرتفعي المخاطر.
2) تعديل ورفع الحدود القصوى للمعاملات وأرصدة الحسابات الخاصة بالأشخاص الطبيعية والأشخاص الاعتبارية من الشركات والمنشآت متناهية الصغر لإعطاء مزيد من المرونة للتعامل على تلك الحسابات.
3) التيسير على الفئات التي ترغب في فتح حسابات منشآت متناهية الصغر وليس لديها سجل تجاري أو رخصة مزاولة المهنة، فضلاً عن العملاء من أصحاب الحرف والأعمال اليدوية، من خلال فتح حسابات لها تحت مسمى (حساب نشاط اقتصادي) والتعرف على الهوية عن طريق مستند تحقيق الشخصية.

- تم إطلاق مبادرة من البنك المركزي المصري لنشر ماكينات الصراف الآلي تستهدف زيادة أعداد الماكينات بنحو6500 ماكينة كمرحلة أولى مقسمة على عدد من البنوك بناء على عدد عملاء كل بنك وذلك لضمان تقديم البنوك الخدمات المناسبة لعملائها، ليصل بذلك إجمالي عدد ماكينات الصراف الآلي إلى ما يقرب من20 ألف ماكينة موزعة على كافة المحافظات.
- بهدف تمكين البنوك من القيام بمهامها على أفضل وجه في ظلال الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم حاليا، فقد تم السماح ببعض الاستثناءات حتى نهاية عام 2020، تضمنت عدم التقيد بالحد الأقصى لعدد مرات مشاركة عضو مجلس الإدارة الواحد عبر الفيديو أو الهاتف، وعدم اشتراط حضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة حضوراً فعلياً.
- أطلق البنك المركزي المصري "مبادرة السداد الإلكتروني" لزيادة أعداد وسائل القبول الإلكتروني المتاحة بكافة محافظات الجمهورية، يستفيد من هذه المبادرة الشركات والتجار الذين ليس لديهم حاليا نقاط بيع إلكترونية أو رمز الاستجابة السريع، وحدد البنك المركزي مواصفات قياسية لنقاط البيع الإلكترونية التي سيتم نشرها لتدعيم المعاملات اللاتلامسية وتناسب ظروف العمل في المناطق النائية وتضمن سرعة وأمان تنفيذ المعلامات، حيث من المستهدف نشر عدد 100 ألف نقطة بيع إلكترونية يتحمل تكلفتها البنك المركزي

---

[49] كتاب دوري صادر من البنك المركزي المصري بتاريخ 15 مارس 2020، مرجع سابق.

[50] تعليمات وإجراءات البنك المركزي المصري للحد من أثار فيروس كورونا المستجد، ديسمبر2020، مرجع سابق.

المصري وذلك لتحفيز البنوك على نشر نقاط البيع الإلكترونية بصورة أكبر في المحافظات التي لا يوجد بها الأعداد الكافية لنقاط البيع الإلكترونية[51].

وأخيراً قامت الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري باتخاذ إجراءات استباقية وحاسمة للحفاظ على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي، من خلال التقدم لصندوق النقد الدولي من أجل الحصول على حزمة مالية طبقاً لبرنامج أداة التمويل السريع، وبرنامج اتفاق الاستعداد الائتماني، واللذان من شأنهما تعزيز قدرة مصر على مواجهة أية صعوبات اقتصادية متوقعة وكذلك حماية القطاعات الأكثر عرضة لأضرار انتشار فيروس كورونا، وجرى الحصول على نحو 2.8 مليار دولار طبقاً لبرنامج أداة التمويل السريع، كما تم الاتفاق مع الصندوق للحصول على قرض استعداد ائتماني بنحو 5.2 مليار دولار، وهو على مدة زمنية لن تتجاوز العام بهدف تعزيز قدرات الاقتصاد على مواجهة تداعيات فيروس كورونا ودعم القطاعات الأكثر تضرراً، هذا بالإضافة إلى الحصول على نحو 5 مليار دولار من خلال سندات دولارية أصدرتها الحكومة المصرية في سوق السندات الدولية، كما يعمل البنك المركزي المصري على إيجاد وسائل تمويلية جديدة أقل تكلفة لتعزيز الاحتياطي من النقد الأجنبي[52].

وبالتالي كان للبنك المركزي المصري دور في غاية الأهمية لتعزيز دور الشمول المالي في مواجهة التداعيات السلبية لتفشي فيروس كورونا، وبالتالي الحفاظ على معدلات التنمية الاقتصادية وتخطي تبعات الأزمة بقدر أقل من الخسائر.

(2/5) دور وزارة المالية العامة

ارتكزت السياسة المصرية على منهجية استباقية مرنة تستهدف تحقيق التوازن بين الرعاية الصحية للمواطنين، واستمرار عجلة الإنتاج وفق الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية، على النحو الذي يُساهم في صون مكتسبات الإصلاح الاقتصادي، وتجنب مخاطر الصدمات الحادة؛ من أجل الحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن للدولة، وقد انعكس ذلك في المؤشرات الإيجابية لأداء الاقتصاد المصري، كما أن الوزارة تتابع عن كثب تداعيات الجائحة، وتتخذ كل القرارات والإجراءات اللازمة لاستيعابها دون مبالغة فى رد الفعل، مع الحرص الكامل على الخطوات الاستباقية، وإعطاء أولوية متقدمة لضمان التمويل الكافي لتلبية الاحتياجات من المستلزمات الطبية بجانب السلع الأساسية والأغذية، والتخطيط المستدام لمخزون استراتيجي منها؛ لمواجهة أي تقلبات قد تطرأ فى ظل الاضطراب الحالي لسلاسل التوريد.

---

[51] ذات المرجع السابق.

[52] د/ سالي محمد فريد، تداعيات كورونا على العوائد المصرية من النقد الأجنبي، مرجع سابق، ص21.

فوفقاً لوزارة المالية،تم تخصيص حزمة تحفيزية بقيمة 100مليار جنيه لمواجهة الأزمة بما يمثل1.9% من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي 2019/2018 لتمويل الإجراءات التالية[53]:-

- زيادة مخصصات قطاع الصحة وتحسين دخول العاملين بالمهن الطبية.
- منحة شهرية بقيمة 500 جنيه للعمالة غير المنتظمة لمدة 3 أشهر.
- تأجيل دفع الضرائب العقارية للمصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 أشهر.
- إلغاء رسوم المنظومة الإلكترونية للممولين من الأشخاص الطبيعيين منذ بداية الأزمة.
- تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 أشهر، والسماح بتقسيط الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية عن الفترات السابقة، من خلال أقساط شهرية لمدة 6 أشهر.
- رفع الحجوزات الإدارية عن كافة الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد مقابل سداد 10% من الضريبة المستحقة عليهم. إعفاء الأجانب من ضرائب الأرباح الرأسمالية وتأجيلها للمقيمين حتى بداية 2022. تقسيط ضريبة الدخل المستحقة عن عام 2019 لكل الشركات العاملة في القطاعات المتضررة (الطيران والسياحة والصناعة والتصدير).
- تأجيل الضرائب المستحقة من القطاعات المتضررة دون فوائد أو غرامات تأخير.
- مد وقف ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عامين.

كما قامت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة المالية بخفض تكاليف إمداد الكهرباء للاستخدام الصناعي بمقدار 10 قروش لكل كيلو وات/ساعة، وقدرت مصالح حكومية أن هذه التخفيضات قد تتكلف حوالي 6 مليار جنيه، بالإضافة إلى تخفيض سعر الغاز الطبيعي للصناعة إلى 4.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية لتحفيز الإنتاج، مما أدى إلى تخفيض الأسعار بواقع 25% لشركات الأسمنت التي كانت تدفع 6 دولار لكل وحدة حرارية، بجانب 18% لشركات التعدين ومصنعي السيراميك الذين كانوا يدفعون 5.50 دولار لكل مليون وحدة، بالإضافة إلى زيادة التحويلات النقدية الموجهة إلى الأسر المعيشية الفقيرة، وتوجيه الدعم إلى قطاعات محددة، حيث تم توسيع نطاق قانون الضمان الاجتماعي والمعاشات من خلال صرف27.6 مليار جنيه ل2.4 مليون أسرة، ليكون مجموع المستفيدين نحو 10 مليون مواطن بالإضافة إلى رفع المعاشات بنسبة 14% ابتداء من عام 2021 للعاملين الموسميين الذين سجلوا عبر الإنترنت لدى وزارة القوى العاملة، وقامت بتوفير 500 جنيه، وقد تم تسجيل 130 ألف عامل حتى 25 مارس[54].

---

[53] د/ سحر عبود، د/ أسماء مليجي، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر، مرجع سابق، ص19.

[54] د/ سالي محمد فريد، تداعيات كورونا على العوائد المصرية من النقد الأجنبي، مرجع سابق، ص20.

وفي 3 إبريل 2020 تلقت الحكومة المصرية دعماً من البنك الدولي بقيمة 7.9 مليون دولار أمريكي لدعم جهود الدولة في التصدي لأزمة فيروس كورونا، حيث سيتم توظيف الدعم لصالح مشروع تطوير نظام الرعاية الصحية في مصر الذي يهدف إلى تحسن جودة خدمات الرعاية وتعزيز الطلب على الخدمات الصحية[55].

(3/5) دور الدولة للتوجه نحو التحول الرقمي

يعد التحول الرقمي من أبرز الملفات التي تعمل عليها الحكومة في الفترة الحالية، وذلك بهدف تقديم الخدمات المالية بطرق بسيطة وآمنة لجميع المواطنين والمؤسسات، مما يساعد في الحد من انتشار الفيروس، وبتكلفة ملائمة في أي وقت وأي مكان، لحث المواطنين وتشجيعهم على استخدام مثل هذه الخدمات، وتتخذ الدولة خطوات جادة للتوجه نحو التحول الرقمي الكامل وذلك عن طريق إنشاء بنية تحتية تكنولوجية قوية تمكنها من عمل التحول الرقمي في مختلف القطاعات وزيادة قاعدة المتعاملين مع التكنولوجيا الحديثة وكذلك إصدار القوانين الخاصة بحرية وأمن تداول المعلومات.

كما أن ضعف البنية التحتية للنظام المالي يعد من أهم التحديات والمعوقات التي تواجه الشمول المالي بشكل عام وبالتالي انتشار هذا الفيروس اللعين، حيث أن تطوير نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات وتوفير بيانات شاملة وموحدة لمواطني الدولة وتعزيز الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية والمصرفية يحافظ على التباعد الاجتماعي مما يساعد في الحد من تفشي فيروس كورونا.

يعمل التحول الرقمي على زيادة معدل تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى أنشطة اقتصادية مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف وزيادة الإنتاجية، حيث تتبنى السياسة السياسات وخطط التحول الرقمي لأهميتها في تحقيق النهضة الاقتصادية والتنمية المستدامة، الأمر الذي يؤكد ما يلي[56]:-

- إصدار قرار السيد رئيس الجمهورية رقم 501 لسنة 2017 بشأن إنشاء المجلس الأعلى للمجتمع الرقمي، وما يستدعي ذلك من تحول الحكومة إلى المنظومات الرقمية.
- إصدار قرار السيد رئيس الجمهورية رقم 89 لسنة 2017 بشأن المجلس القومي للمدفوعات، والذي ينظم المدفوعات غير النقدية.

ومن أهم الجهود التي بذلتها الدولة في الفترة الأخيرة للتوجه نحو التحول الرقمي:

1) تزايد عدد المنصات لتقديم الخدمات الحكومية المختلفة على رأسها بوابة الحكومة المصرية والتي يتوفر عليها حوالي 127 خدمة حالياً.
2) إطلاق بوابة المشتريات الحكومية والتي يتم من خلالها عرض كافة المناقصات الحكومية.

---

[55] World Bank (2020), "Egypt: World Bank Provides US$7.9 Million in Support of Corona virus Emergency Response", April 2020. Available at: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/04/02/egypt-world-bank-provides-us79-million-in-support-of-coronavirus-covid-19-emergency-response.

[56] أ.د/ بسمة الحداد، أ.د/ أحمد ناصر ذكي، البنية التحتية التكنولوجية والتحول الرقمي وأدواره المستقبلية في التعليم في ظل جائحة كورونا، مرجع سابق، ص5،6.

3) تنفيذ مشروع المحول الرقمي الحكومي "G2G"، والذي تم إطلاقه في شهر يونيو 2018، فقد ساهم هذا المشروع في تحقيق الربط والتكامل الإلكتروني فيما بين 60 جهة في يوليو 2019 بما حقق وفر مالي.

4) مشروع تطوير وميكنة المراكز التكنولوجية لخدمة المواطنين، فقد تم تطوير نحو 240 مركزاً للخدمات التكنولوجية حتى الآن، ومستهدف الانتهاء من تطوير باقي المنافذ بحلول 30 يونيو 2020.

5) مشروع تسجيل المواليد والوفيات بشكل لحظي وربطه بالساعة السكانية.

6) إصدار بعض خدمات السجل المدني عن طريق ماكينة السجل المدني الذكي التي تعمل 24 ساعة.

7) إطلاق القمر الصناعي المصري "طيبة1" والمخصص لأغراض الاتصالات مما يضمن في المستقبل تغطية الإنترنت في كافة أنحاء الجمهورية من محافظات ومراكز وقرى.

8) إنشاء مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة والتي تحتوي على أول جامعة متخصصة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

9) التعاون بين هيئة البريد المصرية والوزارات المختلفة " مثل: وزارة النقل– مصلحة الأحوال المدنية– وزارة التضامن الاجتماعي.....) في تقديم خدماتهم المختلفة للمواطنين.

10)إعفاء التحويلات المحلية بالجنية المصري لمدة ثلاثة أشهر من كافة العمولات والمصروفات المرتبطة بها، وتم مد تلك الفترة حتى نهاية ديسمبر 2020، وذلك للحد من التعاملات النقدية، كما تم توجيه البنوك إلى دعم البنية التحتية وإدارات التحويلات بالبنوك لتفادي تأخر تنفيذ التحويلات المحلية بعملة الجنيه المصري بما يتيح تنفيذ طلبات العملاء في نفس اليوم. وعليه تم إصدار بعض الاستثناءات من البنك المركزي المصري لاستخدام وسائل وأدوات الدفع الالكترونية وذلك تيسيراً على المواطنين، لعل من أهمها[57]:

- تعديل الحدود القصوى لحسابات الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدماً.
- تسجيل اشتراك الإنترنت البنكي لعملاء البنك الحاليين باستخدام البيانات المسجلة مسبقاً لدى البنك.
- إصدار المحافظ الإلكترونية مجاناً لمدة 6 أشهر، وتم مد تلك الفترة حتى نهاية ديسمبر 2020،كما امتد ذلك إلى إنشاء البطاقات الافتراضية(VCN)من المحفظة.
- إلغاء كافة العمولات والرسوم الخاصة بعمليات التحويل بين حسابات الهاتف المحمول حتى نهاية ديسمبر 2020.
- إصدار البطاقات المدفوعة مقدما للمواطن مجاناً لمدة 6 أشهر ،وتم مد تلك الفترة حتى نهاية ديسمبر 2020،على أن تكون تلك البطاقات لاتلامسية Contactless حال بدء البنك في إصدار هذا النوع من البطاقات.

على الرغم من جهود الحكومة المصرية التي بذلتها في مجال تطبيق الشمول المالي، منذ تفشي فيروس كورونا، إلا أن الأمر ما يزال بحاجة للمزيد من الجهود في هذا المجال، وذلك في ظل استمرار تفشي الفيروس في المجتمع المصري وتزايد الحالات المصابة به بشكل متصاعد كل

---

[57] تعليمات وإجراءات البنك المركزي المصري للحد من أثار فيروس كورونا المستجد، ديسمبر 2020، مرجع سابق.

يوم، وفي ضوء التوقعات التشاؤمية بشأن ملامح الفترة القادمة وما يمكن أن يصاحبها من ضعف في معدلات الاستثمار، وانخفاض إيرادات الشركات أو تعثرها، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد معدلات البطالة، وانخفاض الدخول، وتردي أوضاع الفئات منخفضة الدخل، وزيادة معدلات الفقر، ومن ثم يتعين على الحكومة المصرية في الفترة القادمة تعزيز الشمول المالي في مصر بصورة أكبر والسعي نحو إزالة الأسباب والمعوقات التي تحول دون توسيع نطاق الشمول المالي في مصر بحيث يشمل جميع الأفراد والمؤسسات.

كما لايزال هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن الآثار الاقتصادية المحتملة لفيروس كورونا إلا أن التوقعات تشير الى أن الصدمة قد تكون كبيرة بالأخص فيما يتعلق بتوفير مدخلات الإنتاج والسلع الاستهلاكية المستوردة. في بعض الدول قد يكون أثر الصدمة أقل نوعا ما من دول أخرى، ذلك يعتمد على مدى قوة الاستهلاك المحلي ومرونة سعر الصرف وعمق سوق النقد الأجنبي في هذه الدول، كما أن الدول التي تتمتع بقطاع مصرفي سليم وذو مناعة ضد صدمات العرض والطلب يمكن أن تكون مستويات تأثرها أقل تأثيراً من أزمة فيروس كورونا .بالإضافة الى عوامل أخرى مثل مدى متانة شبكات الحماية الاجتماعية، وقوة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(4/5) تجارب الحكومات الدولية الناجحة

هناك تجارب دولية ناجحة يمكن الاستفادة منها في إطار تعزيز الشمول المالي في ظل أزمة كورونا والتي يجب أن تأخذ في الحسبان لتطبيق إستراتيجية مالية واقتصادية للتخفيف من وطأة الصدمات الناتجة عن هذه الأزمة.

وفي هذا السياق أعلنت الحكومة الدنمركية في شهر مارس من عام2020 أنها ستساعد الشركات الخاصة التي تكافح من أجل إدارة تداعيات الوباء من خلال تغطية 75% من رواتب الموظفين، إذا وافقت الشركات على عدم خفض عدد الموظفين. كما أعلنت المملكة المتحدة يوم 20 مارس 2020 عن تدابير إنفاق مالي جذرية لمواجهة التأثير الاقتصادي لأزمة متفاقمة وقالت الحكومة أنها ستدفع ما يصل إلى 80% من أجور الموظفين في جميع أنحاء البلاد غير القادرين على العمل، حيث أغلقت معظم الشركات أبوابها للمساعدة في مكافحة انتشار الفيروس. كما وافق مجلس الشيوخ الأمريكي يوم 25 مارس 2020 على خطة تحفيز غير مسبوقة بقيمة 2 تريليون دولار، بما في ذلك مدفوعات مباشرة لملايين الأمريكيين. وبناء على ذلك، من المفترض أن تنخفض شدة الصدمات تدريجياً حتى عام 2021، ويبقى من المتوقع أن تكون الاقتصاديات الأخرى الأقل اندماجاً مع الصين خفيفة نسبياً، لاسيما في الولايات المتحدة وكندا، إلى اعتدال آفاق النمو، ومن المتوقع أن يظل النمو في منطقة اليورو دون المستوى، عند حوالي 1% سنوياً في المتوسط من 2020–2021، على الرغم من أن تأثير فيروس كورونا يضعف النتائج في الصف الأول من عام 2020، كما هو موضح في الشكل التالي[58].

[58] ميلود بن خيرة، سعيدة طيب، أثر جائحة فيروس كورونا (COVID–19) على الاقتصاد العالمي، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشر بالجلفة، الجزائر، 2020، ص16–17

شكل (2) نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي % على أساس سنوي[59]

	2019	2020	2021		2019	2020	2021
World	2.9	2.4 ↓	3.3 ↑	G20	3.1	2.7 ↓	3.5 ↑
Australia	1.7	1.8 ↓	2.6 ↑	Argentina	-2.7	-2.0 ↓	0.7 →
Canada	1.6	1.3 ↓	1.9 ↑	Brazil	1.1	1.7 →	1.8 →
Euro area	1.2	0.8 ↓	1.2 →	China	6.1	4.9 ↓	6.4 ↑
Germany	0.6	0.3 ↓	0.9 →	India[1]	4.9	5.1 ↓	5.6 ↓
France	1.3	0.9 ↓	1.4 ↑	Indonesia	5.0	4.8 ↓	5.1 →
Italy	0.2	0.0 ↓	0.5 →	Mexico	-0.1	0.7 ↓	1.4 ↓
Japan	0.7	0.2 ↓	0.7 →	Russia	1.0	1.2 ↓	1.3 ↓
Korea	2.0	2.0 ↓	2.3 →	Saudi Arabia	0.0	1.4 →	1.9 ↑
United Kingdom	1.4	0.8 ↓	0.8 ↓	South Africa	0.3	0.6 ↓	1.0 ↓
United States	2.3	1.9 ↓	2.1 ↑	Turkey	0.9	2.7 ↓	3.3 ↓

↓ downward by 0.3 pp and more ↓ downward by less than 0.3 pp → no change ↑ upward by less than 0.3 pp ↑ upward by 0.3 pp and more

وتستند التوقعات الخاصة بالمملكة المتحدة ومنطقة اليورو إلى افتراض أن اتفاقية التجارة الحرة الأساسية للسلع تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من بداية عام 2021 والمتوقع حدوث انتعاش تدريجي، وإن كانت متواضعاً، في العديد من اقتصاديات الأسواق الناشئة للفترة2020–2021.

ونذكر في هذا المقام تجربة الهند الناجحة للتوجه نحو التحول الرقمي، فعلى الرغم من أنها بلد شاسعة (يبلغ عدد سكانها 1.3 مليار نسمة) تكون فيها مهمة تنفيذ إجراءات التباعد الاجتماعي صعبة للغاية، إلا أنها جعلت الهاتف والإنترنت في متناول معظم الأفراد ووسعت نطاق شبكة الاتصالات إلى كل ركن من أركان البلاد تقريباً، لقد مكنت الخدمات التي لم يكن من الممكن تصورها حتى الآن في جميع حالات الأزمات تقريباً مثل تلك التي أحدثتها أزمة فيروس كورونا، وبالتالي بذلت جهود كبيرة للتوجه نحو التحول الرقمي[60].

كما خفض بنك المغرب معدل سعر الفائدة الرئيسية إلى ١,٥٪ وأوقف سداد القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص ودعى المؤسسات المصرفية إلى الامتناع عن دفع أرباح الأسهم لعام ٢٠١٩ من أجل الاحتفاظ بأموال كافية لمواجهة الآثار المالية المترتبة للأزمة. بالإضافة إلى ذلك، تم منح قروض بدون فوائد لأصحاب الأعمال الحرة وكذلك ضمانات سيادية على القروض للشركات. لدعم الشركات والأسر المتضررة من الجائحة، تم إنشاء صندوق خاص تقدر قيمته بنحو ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بتمويل من الحكومة ومساهمات تطوعية من كل من القطاع العام والشركات والأفراد. وتشمل التدابير تأجيل مدفوعات المساهمة الاجتماعية وضريبة الدخل وبدل شهري للعمال المنتسبين إلى نظام الضمان الاجتماعي الوطني الذين أصبحوا عاطلين مؤقتاً عن العمل خلال الأزمة والتحويلات النقدية الهادفة للأسر في القطاع غير الرسمي.

---

[59] Boonet, L. (2020a, March 2). OECD Interim Economic Assessment Corona virus: The world economy at risk. Organization for Economic Co-operation and Development.

[60] Role of Telecom Network to Manage COVID-19 in India: Aarogya Setu, Ashok Jhunjhunwala,Transactions of the Indian National Academy of Engineering, Published online: 2 June 2020, p160.

تتوقع البنوك المركزية نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام٢٠٢٠ ثم تأخذ في النمو تدريجياً بحلول نهاية عام 2021.وعلى ذلك فإن المغرب هي أول بلد يعتمد على جميع الموارد المتاحة بموجب ترتيب خط الاحتياط والسيولة الحالي (PLL) من صندوق النقد الدولي بقيمة ٣ مليارات دولار أمريكيا وحوالي ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. في نهاية أغسطس أصدر بنك الاستثمار الأوروبي ١٠٠ مليون يورو كتمويل طارئ لدعم خطة استجابة الحكومة المغربية، وهي الدفعة الأولى من حزمة التمويل الإجمالية البالغة ٢٠٠ مليون يورو[61].

ويتضح مما سبق مما سبق أن تجارب البلدان مختلفة إلى حد كبير وذلك يرجع لسببين:

- مرونة الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك لقياس مدى قدرتها لاستيعاب الصدمات الطارئة.
- مدى ابتكار الباحثين وصانعي السياسات للاستجابة بطرق جديدة للأزمات.

الدروس المستفادة من هذه التجارب

هناك عدة دروس مستفادة يمكن الخروج بها من تجارب دول العالم في ظل أزمة فيروس كورونا والغير مسبوقة من قبل، أهمها:

- أن كافة الملفات والأمور المتعلقة بالصحة والرعاية الطبية في مصر لابد أن تأخذ على محمل الجد وذلك حفاظاً على العنصر البشري، خاصة أن الأزمة كشفت كيف أن النظم الصحية حتى في أكثر الدول تقدماً هشة وتحتاج إلى مزيد من التطوير والاهتمام والذي يمكنها من مواجهة واستيعاب أزمة كالتي نمر بها الآن.
- بالإضافة إلى أن الاستجابة المالية الفورية ضرورية جداً وذلك من خلال تعزيز الإنفاق العام على قطاع الخدمات الصحية ورعاية المرضى والحد من انتشار فيروس كورونا وادخال اصلاحات رئيسية في الإدارة المالية وإدارة الدين العام بطريقة أفضل وذلك لضمان استمرار عجلة الاقتصاد.

ومن وجهة نظري أن الشمول المالي هو خير سبيل للحفاظ على النمو الاقتصادي والعنصر البشري في آن واحد. مما يساعد على زيادة مرونة الهيكل الاقتصادي للدولة وإكسابه القوة اللازمة لاستيعاب الأزمات بأنواعها (داخلية أو خارجية) وأن يكون قادر على امتصاص الصدمات الاقتصادية المحتملة مستقبلاً. ومن ثم يتعين على الحكومة المصرية في الفترة القادمة تعزيز الشمول المالي في مصر بصورة أكبر والسعي نحو إزالة الأسباب والمعوقات التي تحول دون توسيع نطاق الشمول المالي في مصر بحيث يشمل جميع الأفراد والمؤسسات.

(6) النتائج والتوصيات

في ضوء المشكلة البحثية موضوع الاهتمام، وبناء على الأهداف المرجوة من البحث، فقد تبين أن أزمة فيروس كورونا على الرغم من كونها في الأساس أزمة صحية إلا أنها تصنف أيضاً على أنها من أسوء الأزمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد في تاريخها وأن أثارها الوخيمة ستظهر

---

[61] الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID-19)في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، OECD، مرجع سابق، ص38

في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، حيث تبين أن فيروس كورونا قد أثر بصورة مباشرة على جانبي العرض والطلب معاً، بالإضافة إلى عدد من التداعيات والآثار الاجتماعية والاقتصادية التي فرضها انتشار هذا الفيروس على الأسرة المصرية، والتي تبدو بوضوح في فرض التباعد الاجتماعي وفقد بعض أرباب الأسرة لأعمالهم والعيش في حالة من القلق والخوف من التعرض للفيروس وإغلاق المدارس وفرض حظر التجوال، وعليه فمن المتوقع أن تفوق تداعيات الأزمة الحالية في شدتها أي أزمات سابقة مرت بها مصر بل والعالم أجمع. وأحد هذه التداعيات الهامة هو الدخول في ركود اقتصادي عالمي وما يتبع ذلك من تراجع في معدل النمو الاقتصادي العالمي ولكافة الأقاليم ومنها مصر، وهذا يتطلب استجابة سريعة وواسعة على صعيد السياسات النقدية والمالية وتوفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة والأكثر تضرراً من أزمة فيروس كورونا.

ويتضح من استعراض الإطار النظري لأهمية دور الشمول المالي في مواجهة التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا، وذلك من خلال عرض مفهوم الشمول المالي وأهميته في مواجهة أزمة فيروس كورونا وبيان آلياته للتخفيف من حدة هذا الفيروس وما هي العقبات والتحديات التي تواجهه وما هو دور الحكومة ومجهوداتها لتعزيز الشمول المالي لمواجهة أزمة فيروس كورونا، أنه قد تم التوصل لمجموعة من النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالي:

أولاً: النتائج

- إن القطاع المالي الأكثر شمولية يتسم بقدرة أكبر على جذب المدخرات وتقديم الخدمات المالية والتمويلية لمختلف فئات المجتمع وبالتالي التقليل من حدة تداعيات انتشار فيروس كورونا على النمو الاقتصادي المصري.
- يعد الشمول المالي وسيلة جيدة لاسترجاع حركة التجارة والاستثمار وتلبية احتياجات الأفراد ولكن بشكل مبتكر يفيد النمو الاقتصادي للمجتمع من جهة والحفاظ على العنصر البشري من جهة أخرى.
- الشمول المالي يمكن الوحدات الاقتصادية من الحفاظ على معدلات مستقرة من الاستهلاك والاستثمار، بالرغم من الصدمات المختلفة، مما يساعد في تحسين معدلات النمو الضعيفة أو السالبة في هذا الوقت الصعب.
- إن أزمة فيروس كورونا بالرغم من كونها في الأساس أزمة صحية فإنه يمكن تصنيفها أيضاً على أنها من أسوء الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الدول في تاريخها وأن أثارها الوخيمة في الآجال القصيرة والمتوسطة.
- إن الشمول المالي يساعد على تحسين معدلات الفقر، والذي يقع تحت خطه العديد من الأفراد في ظل هذه الأزمة الطاحنة.إن تطبيق الشمول المالي يعد أيضاً تدبيراً احترازياً لمواجهة هذا الفيروس اللعين وتفادي الخسائر الناجمة عنه بقدر أقل من عدمه.
- إن الشمول المالي يوفر لكافة المجتمع في ظل هذه الجائحة وصولاً مالياً سهلاً دون تعقيدات التباعد الاجتماعي وبالتالي يسهل تدفق الأموال من المدخرين إلى المقرضين، وهذا التدفق الفعال للأموال يؤدي إلى حد كبير إلى نظام مالي مستدام وفعال لمواجهة التداعيات السلبية لتفشي فيروس كورونا.

- تسببت أزمة فيروس كورونا في حالة طوارئ صحية عالمية وأزمة اقتصادية لا تضاهيها حجماً أي أزمة أخرى على مر التاريخ، حيث يمثل فيروس كورونا صدمة للعرض والطلب في آن واحد، ويفرض تحديات غير مسبوقة نتيجة لتعطل الاقتصاد العالمي المرتبط بالأزمة الصحية.
- تعتبر الاستجابة المالية الفورية ضرورية جداً وذلك من خلال تعزيز الإنفاق العام على قطاع الخدمات الصحية ورعاية المرضى والحد من انتشار الفيروس.ارتبط الشمول المالي بشكل أساسي بالأهداف التقليدية للبنك المركزي المصري حيث أنه يعمل على تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية والكفاءة المالية فضلاً عن تنمية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمحدودي الدخل وتخطي تبعات الأزمة بقدر أقل من الخسائر.
- ارتكزت السياسات المصرية على منهجية استباقية مرنة تستهدف تحقيق التوازن بين الرعاية الصحية للمواطنين واستمرار عجلة الإنتاج وفق الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية، على النحو الذي يساهم في صون مكتسبات الإصلاح الاقتصادي وتجنب مخاطر الصدمات الحادة.
- في ضوء السياسات التي تبنتها الحكومة لمواجهة التداعيات السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد المصري، من المتوقع أن يتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بداية الأمر ثم يأخذ في التعافي في الأعوام القادمة.

ثانياً: التوصيات

- حث وتشجيع المؤسسات المالية على الاستمرار في منح الائتمان للأفراد والشركات بل والتوسع فيه بشكل أكبر على نحو سريع، فتوفير الائتمان للأفراد في الوقت الحالي يمكنهم من الاستمرار في الاستهلاك ومواجهة الظروف الطارئة ودفع ما عليهم من التزامات وكذلك يساعد على الحد من عملية تزايد معدلات الفقر المتوقع حدوثها كنتيجة للأزمة.
- توسيع نطاق الخدمات المالية التي يمكن تقديمها بشكل إلكتروني أو عبر الهاتف المحمول أو الأرضي وذلك بهدف التقليل من نشر العدوى الناتجة عن التعامل بالعملات الورقية التي قد تكون ملوثة أو الازدحام في المؤسسات المالية.
- حزم سياسات لدعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باعتباره محركاً للنمو وآلية لتحقيق التحول الرقمي خاصة وأنه أثبت الدور المحوري الذي يلعبه الآن في خدمة العديد من القطاعات ومنها العمل والتعليم والخدمات المالية والبنوك والخدمات الحكومية، لذلك يعتبر جزء رئيسي من البنية التحتية بمفهومها الواسع خاصة وأنه ظل محققاً لمعدلات نمو مرتفعة أثناء الأزمتين السابقتين ومعدل نمو أكبر خلال الأزمة الحالية.
- ضمان الحد الأدنى من الدخل للمتضررين من الأزمة من خلال استمرار تقديم منحة العمالة غير المنتظمة طالما الأزمة مستمرة.
- تقديم إعانة بطالة للمتعطلين نتيجة توقف أنشطتهم والعائدين من الخارج بعد دراسة أوضاعهم المعيشية.
- إزالة العقبات أمام التجارة الإلكترونية لكونها أحد مجالات تنشيط التجارة خاصة في ظل الإجراءات الاحترازية وتباطؤ الطلب.

- البدء في الاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتقديم منتجات وخدمات تتوافق مع احتياجات كافة فئات المجتمع. تفعيل برامج التمويل الإسلامي وخاصة أن هناك فئة من العملاء تنظر إلى التعاملات المصرفية على أنها تحمل في طياتها مجموعة من الشُبهات التي تخالف الأصول الدينية، ومن ثم يصبح ذلك أحد أسباب العزوف عن القطاع المصرفي وضعف الثقة فيما تقدمه البنوك بدافع أنه يخالف الحقيقة.
- مواجهة انخفاض تحويلات العاملين بالخارج من خلال بحث سبل مساعدة العائدين على توظيف مدخراتهم في مشروعات صغيرة أو أوعية ادخارية مناسبة في البنوك، واستثمار طاقاتهم وخبراتهم في مجالات العمل المختلفة.
- على وسائل الإعلام أن تكثف جهودها لتثقيف الأفراد مالياً وتوعيتهم بالخدمات المالية الجديدة والمبتكرة.
- وضع خطة فعالة لنشر الوعي المجتمعي بالشمول المالي ودوره في أزمة فيروس كورونا تتناسب مع كل الفئات العمرية حتى يتم الوصول إلى النسبة العظمى من الشعب.
- حشد الجهود والموارد للسيطرة على الفيروس ودعم القطاع الصحي وتلبية مستلزماته وتوفير الدعم المادي والمعنوي لموارده البشرية حتى لا تتفاقم خسائره لبشرية والاقتصادية.
- العمل على إنشاء منظومة صحية تضمن حصول الجميع على الخدمات الصحية الأساسية بأعلى جودة وبأقل تكلفة خاصة للفئات الفقيرة.
- مراجعة قوانين العمل وما يرتبط به من قوانين التأمين الصحي والاجتماعي لتضمين الأنماط الجديدة وتحديداً فيما يتعلق بالعمل عن بعد وما يرتبط بذلك من حقوق وواجبات للعاملين وأصحاب الأعمال.
- توسيع نطاق المساندة الحكومية لتشمل باقي القطاعات المتضررة الأخرى ومنها على سبيل المثال قطاع التشييد والبناء والأنشطة العقارية، وذلك نظراً لما يواجهه القطاع من توقف نشاطه نتيجة للأزمة وتباطؤ الطلب على منتجاته.

ثالثاً: الدراسات المستقبلية

نظراً لأهمية دور الشمول المالي في مواجهة فيروس كورونا والحفاظ على معدلات التنمية الاقتصادية، فإنه يجب توسيع دائرة البحث العلمي والدراسات حول أهمية هذا الموضوع في تخطي تبعات هذه الأزمة، والاستعداد من الآن إما لمرحلة وصول الفيروس إلى ذروته وفقاً للتوقعات

التشاؤمية بشأن المرحلة القادمة، أو الاستعداد لمرحلة التعافي الاقتصادي أو ما بعد التعافي لوضع خطة واضحة للتعافي الاقتصادي ومرحلة ما بعد التعافي، فالجدير بالذكر في ذلك المجال أن أهمية الخدمات المالية لا تنحصر فقط في مساعدتها للأشخاص على مواجهة وتخطي الأزمات المالية المختلفة، ولكن تمتد لتشمل أيضاً قدرتها على مساعدتهم في إنعاش وتحسين أوضاعهم الاقتصادية واستعادة رفاهتهم بعد تخطي الأزمة.

وبناء على ذلك يجب البحث في الموضوعات التالية وذلك على سبيل المثال وليس الحصر:

- آلية تحقيق البنية التحتية التكنولوجية والتحول الرقمي في ظل التحديات والأزمات.
- كفاءة التدابير الطارئة للتعافي الاقتصادي في أوقات الأزمات المختلفة.
- حماية رأس المال البشري وسبل كسب الرزق من أجل التعافي الاقتصادي.

قائمة المراجع

أولاً: المرجع العربية

- حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء: دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، رسالة ماجستير 2017.
- عشري محمد علي، الشمول المالي وأثره على السياسة النقدية: حالة مصر، مجلة مصر المعاصرة، أكتوبر 2018.
- د/ سحر عبود، د/ أسماء مليجي، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، الإصدار رقم (1)، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، مايو2020.
- العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي 2015.
- د/ هبة محمود الباز، الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات أزمة فيروس كورونا، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، الإصدار رقم (18)، معهد التخطيط القومي، يونيو 2020.
- أ.د/ بسمة الحداد، أ.د/ أحمد ناصر ذكي، البنية التحتية التكنولوجية والتحول الرقمي وأدواره المستقبلية في التعليم في ظل جائحة كورونا، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، الإصدار رقم(9)، معهد التخطيط القومي، مايو 2020.
- جواهر إبراهيم أمين منشي، الخدمات المصرفية الإلكترونية وأثرها على رضاء العميل (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- تقرير حماية الإنسان والاقتصاد (استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد "covid-19")، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي،2020.
- د/ صلاح الدين محمد أمين الإمام، د/ صادق راشد الشمري، د/ إحسان صادق راشد، الشمول المالي والميزة التنافسية (تجارب محلية ودولية)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2020، عمان- الأردن.
- الشمول المالي من وجهة نظر مصرفية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، هيئة التحرير، الناشر الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، يناير 2011.
- د/ حنان حمد فهمي حمد، الدفع الالكتروني ودوره في تحقيق الشمول المالي، الناشر دار الإفتاء المصرية، يوليو 2018.
- د/ محمود محمد خير الدين، سياسة تسعير الخدمات المصرفية وتأثيرها على ربحية البنوك، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2018.
- صبري نوفل، الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، ع 667، يناير 2018.
- أمنية خيري إبراهيم، أهمية إصدار تشريع بشأن رفع سقف الرقابة على أنشطة القطاع غير المصرفي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، يوليو 2014.

- محمد محمد أحمد باغة، مدخل إستراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالي، إدارة الأعمال، مجلة المدير الناجح،ع161، جمعية إدارة الأعمال العربية، يونيو2018.
- د/ أحمد زين العابدين أحمد إبراهيم، المعرفة بكوفيد-19 وتداعياته على الأسرة المصرية: بحث اجتماعي ميداني بمحافظة أسيوط، مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، يوليو 2020.
- أحمد فاروق غنيم، كفاءة التدابير الطارئة المتخذة للتخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات الدول العربية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، يوليو 2020.
- د/ ماجد عبد العظيم حسن قابيل، الاقتصاد الموازي في مصر في الفترة من(2011-2016) وآليات توظيفه في خطط التنمية، معهد أكتوبر العالي للاقتصاد، مدينة الثقافة والعلوم، 6 أكتوبر.
- د/ منى محمود علي الأشقر، دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة جامعة طنطا، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، إبريل 2019.
- د/ منال عفان، تركز الدخل بين الاقتصاد الخفي والشمول المالي في مصر (المشكلة والعلاج)، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة جامعة طنطا، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، إبريل 2019.
- تعريف الشمول المالي وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر قانون رقم 194لسنة 2020. تقرير الاستقرار المالي للعام 2019، البنك المركزي المصري.
- كتاب دوري صادر من البنك المركزي المصري بتاريخ 15 مارس 2020 بشأن التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها لمواجهة أثار فيروس كورونا.
- د/ سالي محمد فريد، تداعيات كورونا على العوائد المصرية من النقد الأجنبي، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي، يونيو 2020.
- العبسي علي، تجانية حمزة،تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) : الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20 العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، سبتمبر 2020.
- ديفيدبلوموآخرون،الأوبئةوالاقتصاد،مجلةالتمويلوالتنمية،صندوقالنقدالدولي،العدد (55)،يونيو/حزيران 2018.
- الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID-19)في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،OECD،أكتوبر 2020.
- تعليمات وإجراءات البنك المركزي المصري للحد من آثار فيروس كورونا المستجد، ديسمبر2020،متوفر عبر الرابط التالي https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages

- ميلود بن خيرة، سعيدة طيب،أثر جائحة فيروس كورونا (COVID-19) على الاقتصاد العالمي، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة زيان عاشر بالجلفة، الجزائر، 2020.

ثانياً: المرجع الانجليزية

- World Bank (2020), "Egypt: World Bank Provides US$7.9 Million in Support of Corona virus Emergency Response", April 2020. Available at: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/04/02/egypt-world-bank-provides-us79-million-in-support-of-coronavirus-covid-19-emergency-response.
- Financial inclusion: Policies and practices, University of Central Lancashire, UK, 2015 Production and hosting by Elsevier Ltd on behalf of Indian Institute of Management Bangalore.
- Nexus between financial inclusion and economic growth, Evidence from the emerging Indian economy, Dipasha Sharma Department of Finance, Symbiosis International University, Pune, India, Journal of Financial Economic Policy, 2016.
- World Bank operational response to COVID-19 (Corona virus) in East Asia and the pacific, 11 March 2021. Available at:https://www.worldbank.org/en/region/eap/brief/world-banks-operational-response-to-covid-19-coronavirus-in-east-asia-and-the-pacific.
- How the World Bank group is helping countries with COVID-19 (corona virus), 11 February 2020. Available at:https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/2020/02/11/how-the-world-bank-group-is-helping-countries-with-covid-19-coronavirus.
- Updated estimates of the impact of COVID-19 on global poverty: looking back at 2020 and the outlook for 2021, Christoph Lakner, Nishant Yonzan, Daniel Gerszon Mahler, R.Andres, Castaneda Aguilar and Haoyu Wu, January 2021 Available at: https://blogs.worldbank.org/opendata/updated-estimates-impact-covid-19-global-poverty-looking-back-2020-and-outlook-2021
- Role of financial inclusion in addressing the impact of COVID-19, 2021, Responsible finance forum, originally posted on Triodos Investment Management's website.

- COVID-19: Burden or Boon for financial inclusion? This article was published by Next Billion on 22 September 2020.
- Financial inclusion in the era of (COVID-19), Ramesh S Arunachalam, Godfrey Lord Kwesi Crentsil, 8 June 2020.
- Boonet, L. (2020a, March 2). OECD Interim Economic Assessment Corona virus: The world economy at risk. Organization for Economic Co-operation and Development.
- Role of Telecom Network to Manage COVID-19 in India: Aarogya Setu, Ashok Jhunjhunwala, Transactions of the Indian National Academy of Engineering, Published online: 2 June 2020.